جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة
كلية الحقوق والـعـلـوم الـسـيـاسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العنوان:

دور منـظـمة السـلام الأخـضر في تحـقيق الأمـن البيـئي: الإنجازات والتحديات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية

من تقديم الطالب:
– نوفل علمي

إشراف الأستاذة:
– وسام ميهوب

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ/ خالد بوالزوالغ	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ/ وسام ميهوب	أستاذة مساعدة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ/ زهية قربوع	أستاذة مساعدة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

الموسم الجامعي: (2023/2022م)
الموافق لـ: (1445/1444هـ)

جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة
كلية الحقوق والـعـلـوم الـسـيـاسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العنوان:

دور منـظـمة السـلام الأخـضر في تحـقيق الأمـن البيـئي: الإنجازات والتحديات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية

من تقديم الطالب:
– نوفل علمي

إشراف الأستاذة:
– وسام ميهوب

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ/ خالد بوالزوالغ	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ/ وسام ميهوب	أستاذة مساعدة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ/ زهية قربوع	أستاذة مساعدة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

الموسم الجامعي: (2023/2022م)
الموافق لـ: (1445/1444هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

".... وبوأكُم في الأرض تتخذون من سهولها قُصورًا وتنحتون من الجبال بيوتا، فاذكروا الاء الله ولا تَعثُوا في الأرض مُفسدين"

سورة الأعراف الآية 74

"لا نملك سوى أرض واحدة"

مؤتمر ستوكهولم (1972) حول التغيرات المناخية والبيئة

« Only One Earth »

Stockholm Conference (1972) On Climate Change And Environment

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل أولا الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا العمل.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله... لذلك أتقدم بالشكر والعرفان:

للأستاذة "ميهوب وسام" على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى التوجيهات القيمة طيلة مدة إنجاز هذا البحث.

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة.

كما أخص بالشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية على مساعدتهم ونصائحهم القيمة وعلى الاهتمام الذي قدموه لنا في سبيل العلم وإلى كل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

(الطالب/علمي نوفل)

إلى نبع الحنان ونبراسي في الدنيا... أمي أطال الله في عمرها

إلى روح الوالد رحمه الله

إلى أختي سمية، وإخوتي فاروق وعبد الرحمان

إلى سندي في الحياة والقوة التي تدفعني لتحقيق طموحي

الزوجة الكريمة

إلى زهرة حياتي وبهجة قلبي ابنتي نورهان

إلى أملي في الحياة ابني نزيم

إلى عائلتي الثانية عائلة الزوجة

إلى كل الأصدقاء والزملاء في العمل

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

(علمي نوفل)

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: عولمة التهديدات الأمنية البيئية

- المبحث الأول: التطور في مفهوم الأمن البيئي في حقل العلاقات الدولية
- المبحث الثاني: المقاربات النظرية في فهم الأمن البيئي العالمي
- المبحث الثالث: قضايا ومشكلات الأمن البيئي

الفصل الثاني: معضلات الأمن البيئي في السياسة العالمية

- المبحث الأول: مبادئ وأولويات ضمان الأمن البيئي العالمي
- المبحث الثاني: الجهود الأممية في مجال الأمن البيئي
- المبحث الثاني: أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في الأمن البيئي

الفصل الثالث: فعالية منظمة السلام الأخضر في مجال الأمن البيئي

- المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر ومجالات اختصاصها
- المبحث الثاني: منظمة السلام الأخضر وإنجازاتها في مجال الأمن البيئي
- المبحث الثالث: التحديات الداخلية والخارجية لنشاط منظمة السلام الأخضر في مجال البيئة

الخاتمة

مـــــقـدمة

تعتبر التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية مفصلية في عدة محطات تاريخية خصوصا تلك الفترة التي تلت الحرب الباردة من خلال تراجع مفهوم الأمن العسكري القائم على الحروب والقوة والمصلحة أمام مفاهيم وتمظهرات ترتكز على الجوانب الإنسانية بالأساس وتطرح قضايا متجددة على الساحة الدولية تأخذ بالاعتبار الأبعاد البشرية والاقتصادية والإيكولوجية والطاقوية والصحية والغذائية كما تحظى بالأولوية في صياغة السياسات وبناء الاستراتيجيات التي تسعى لإيجاد حلول للرهانات التي تحوم حولها.

يبدو واضحا أن التعامل مع أشكال وأنماط التحديات التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن باتت تفرض تظافر جهود لم تعد مقتصرة على الفعل الدولتي؛ إذ أن تصاعد المشكلات البيئية بفعل النشاطات البشرية في مختلف المستويات أضحت معضلات أمنية تهدد الأفراد والمجتمعات وأصبحت البيئة قضية أمن دولي يستدعي حقيقة الدراسة والنقاش في السياسة العالمية.

تُسارع المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في القضايا البيئية إلى إطلاق المبادرات البيئية ومساعدة الدول في صياغة التدابير اللازمة لتلافي التهديدات الأمنية البيئية خصوصا وأن هذه الاخيرة ذات نطاق عالمي لا تعترف بالحدود السياسية ولا التخوم الطبيعية، إذ أن بناء تعاون دولي مشترك يستدعي جهودا دولية مشتركة وحلولا عالمية مستديمة.

تمثل منظمة السلام الأخضر الدولية أحد أبرز التنظيمات المؤسساتية الدولية غير الحكومية الرائدة في مجال حماية والحفاظ على البيئة من خلال رعايتها للعديد من الحملات البيئية التي تهدف إلى المحافظة على تلك العلاقة الطبيعية المستديمة بين الإنسان والبيئة وتقويم جملة المواقف والسلوكات من مختلف فواعل المجتمع الدولي بما يحقق الامن البيئي محليا وعالميا.

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة موضوع "دور منظمة السلام الأخضر في تحقيق الأمن البيئي" في أن الاهتمام بالأمن البيئي من المنظمات الدولية غير الحكومية عموما ومنظمة السلام الأخضر (Green Peace) بشكل خاص جاء نتيجة جملة التفاعلات الحاصلة على الساحة الدولية والتي تزامنت مع التطور الهائل في التكنولوجيا وبالتالي التحولات التي مست طبيعة وأنماط الاقتصادات العالمية أين ترتبت عنها إيجابيات ولكن أيضا سلبيات مست البيئة بشكل مسيء جدا.

إن تزايد الاهتمام الدولي الحكومي وغير الحكومي بقضايا البيئة جاء لارتباطها المباشر بسلامة وبقاء الانسان من ناحية وعالمية المشكلات والتهديدات الأمنية البيئية من ناحية أخرى لذلك يعتبر فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وانتشار استخدام واستغلال الطاقة النووية كلها تعتبر قضايا تتعلق بالأمن البيئي لتصبح أحد الأبعاد الأساسية للأمن؛ هذا ولا يتطلب الأمن البيئي بالضرورة سياسات جديدة بل يتطلب جهدا متجددا لتنفيذ السياسات الحالية يكون الحرص فيها على المزاوجة بين الفعل الحكومي وغير الحكومي وتوسعة أدوار التنظيمات المتخصصة في البيئة على غرار منظمة السلام الأخضر.

تتمتع منظمة السلام الأخضر بمكانة دولية معتبرة في مجال اختصاصها وتعمل بشكل أساسي على الإرتقاء بالقيم البيئية ومواجهة كافة أشكال التدهور البيئي من خلال الحرص على المساهمة العالمية الفعالة في بناء سياسات بيئية إلى جانب المساهمة في الضغط على صناع القرار من أجل تبني هذه السياسات.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

تتلخص المبررات الموضوعية لاختيار موضوع الدراسة في محاولة الإقتراب من موضوع الأدوار المختلفة لمنظمة السلام الأخضر في سعيها من أجل تحقيق الأمن البيئي على المستوى العالمي، مع التركيز على دراسة مدى فعالية نشاط هذه المنظمة في مواجهة التهديدات البيئية في مقابل ما يعترضها من تحديات وصعوبات.

فيما تنحصر المبررات الذاتية في الاهتمام الشخصي للباحث بالمواضيع المرتبطة بالأمن البيئي في السياسة العالمية بشكل عام وتتبع أدوار مختلف الفواعل محليا ودوليا، خصوصا وأن المجال المهني الذي ينتمي إليه الباحث يشتمل على تطبيق سياسات حكومية وطنية للدولة الجزائرية في مجال حماية المحيط المائي وتطبيق سياسات التطهير مع الالتزام بمبادئ التسيير البيئي للجوانب والآثار البيئية المختلفة.

ثالثا: إشكالية الدراسة

تتمتع منظمة السلام الأخضر بمكانة دولية معتبرة في مجال اختصاصها وتعمل بشكل أساسي على الإرتقاء بالقيم البيئية ومواجهة كافة أشكال التدهور البيئي من خلال الحرص على المساهمة العالمية الفعالة في بناء سياسات بيئية إلى جانب المساهمة في الضغط على صناع القرار من أجل تبني هذه

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: **ما هي فعالية منظمة السلام الأخضر في تحقيق الأمن البيئي على المستوى العالمي؟**

رابعا: الأسئلة الفرعية

للإجابة عن الإشكالية السابقة نضع الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن فهم التهديدات البيئية العالمية بالاستناد إلى مقاربات العلاقات الدولية؟
- كيف تستجيب البنى المؤسساتية الدولية إلى قضايا البيئة في السياسة العالمية؟
- هل نشاط منظمة السلام الأخضر يعتبر كافيا من أجل تحقيق الأمن البيئي؟
- ماهي الإصلاحات الواجبة تجاه المنظومة المؤسساتية البيئية لعمل منظمة السلام الأخضر؟

خامسا: الفرضية الرئيسية للدراسة

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة نفترض التالي: فعالية نشاط منظمة السلام الأخضر في مجال الأمن البيئي مرتبطة بتفعيل آليات إلزامية لعمل المنظمة من جهة وتجسير التعاون المتبادل بينها وبين الفعاليات الحكومية وغير الحكومية محليا وإقليميا وعالميا.

سادسا: منهجية الدراسة

- مقاربة التحليل النظمي – (Systemic Analysis Approach): طُبقت مقاربة النظم في دراسات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية واستخدمت على مستويات تحليلية متعددة كما تعتبر أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النظم الدولية العالمية والنظم الدولية الفرعية من خلال المدخلات والمخرجات[1]؛ تُعبر منظمة السلام الأخضر (Green Peace) عن نظام فرعي من النظام العالمي وتُفيد هذه المقاربة في رصد مدخلات (Inputs) عن البيئة العالمية تعبر عن التهديدات البيئية المختلفة وكذا التوقف على مخرجات (Outputs) متمثلة في آليات عمل المنظمة المختلفة باعتبارها آلية لحماية وتحقيق الأمن البيئي على كافة المستويات.

- المدخل التفكيكي/التركيبي– (Deconstructive / Compositional Approach): يؤسس لتفكيك الظواهر من أجل إعادة البناء والتركيب وهذا بالإستناد على أربعة عناصر أساسية: الفواعل

[1]– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)، ص.ص،112–113.

(Actors) والمتغيرات (Variables) والقطاعات (Sectors) والعمليات (Operations)[1]؛ يقوم هذا النهج بتحليل النظام البيئي العالمي إلى نظام فرعي أصغر حجما يتمثل في منظمة السلام الأخضر والتي يمكن نمذجتها بسهولة أكبر إذ أن كل نشاط للمنظمة هو حركية مركبة ناتجة عن إدراكات وحسابات قيم المنظمة في مجال عملها البيئي بالإستناد إلى طريق خيار سلوكي متمثل في الحفاظ وحماية البيئة.

– مستوى التحليل الكلاني يجمع بين مستوى التحليل الكلي والجزئي؛ حيث يحلل مستوى التحليل الجزئي تأثير البيئة الداخلية لمنظمة السلام الأخضر على عملها وكذا مستوى تحليل كلي يُعنَى بتحليل تأثير البيئة الدولية على أداء المنظمة.

سابعا: الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على جملة من الدراسات السابقة التي ركزت عموما على التهديدات الأمنية البيئية وتأثيراتها على الأمن الإنساني، وكذا أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية ونشاطاتها في مجال الأمن البيئي، بالإضافة إلى أدوار منظمة السلام الأخضر في حماية والحفاظ على الأمن البيئي العالمي كفاعل غير دولتي تهتم بشؤون البيئة، وهذا على النحو التالي:

– كتاب (عامر طراف) المعنون بـ: التلوث البيئي والعلاقات الدولية؛ حيث درس الباحث مخاطر التلوث البيئي مركزا على انعكاساته على العلاقات الدولية مع ما تشكله هذه المخاطر من تهديدات مدمرة على الوجود البشري.

– مقال (بن سعيد مراد) تحت عنوان: فعالية التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة؛ الذي يعالج إشكالية كيفية التعاطي مع التهديدات الأمنية البيئية بوجود نظم مؤسساتية دولية حكومية وغير حكومية، مع اقتراح بناء مؤسسة بيئية عالمية دائمة مختصة.

–(Michael Edwards, David Hulme And Tina Wallace), NGOs in a global future: marrying local delivery to worldwide leverage ;

حيث اهتم هذا المقال بمدى قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على خلق (الدبلوماسية البيئية)، مع التركيز على معالجتها للمنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في المؤتمرات الدولية، كما تضمنت

[1] بيتر بروكر، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ترجمة عبد الوهاب علوب (الإمارات المتحدة العربية: منشورات المجمع الثقافي، 1995)، ص 20

الدراسة أساليب تحرك المنظمات البيئية الدولية التي استطاعت خلق روابط عالمية بفضل المرونة والقوة التي أصبحت تتمتع بها.

– سمرة بوسطيلة، الأمن البيئي–مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ تم التركيز في هذه الدراسة على الأمن البيئي على اعتباره أحد المداخل لفهم الأمن الإنساني.

ثامنا: التقسيم البحثي

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية تمت فيها اختبار الفرضية المقترحة والإجابة عن الإشكالية الموضوعة وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول المعنون بـ "عولمة التهديدات الأمنية البيئية"؛ وتم فيه رصد التطور المفاهيمي للأمن البيئي ورصد الإطار النظري للأمن البيئي العالمي وكذا معرفة مشكلات وقضايا الأمن البيئي.

الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "معضلات الامن البيئي في السياسة العالمية"؛ الذي تناول مبادئ وأولويات ضمان الأمن البيئي العالمي وكذا رصد الجهود الأممية وأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأمن البيئي.

الفصل الثالث الموسوم بـــ "فعالية منظمة السلام الأخضر في مجال الأمن البيئي"؛ خُصص للتعريف بالهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر ومجالات اختصاصها ومن ثم عرض إنجازات منظمة السلام الأخضر في المجال البيئي وصولا إلى تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض عمل المنظمة.

الفصل الأول:

عـــولمة الـــتهـديدات الأمـنية الـــبيـئية

إن الدارسات التي تتناول موضوع البيئة والاهتمام بها وحمايتها من التلوث لا تزال من أهم الدراسات التي لم تنل حظها إلا في الآونة الأخيرة؛ حيث بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم للبيئة سنة 1971 الذي وقف على حقيقة التدهور البيئي في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي المتصاعد. ومع تزايد الصراعات الدولية والتسابق نحو التسلح وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، انتشرت بشكل ملحوظ تمظهرات التلوث البيئي والاحتباس الحراري... كل هذا جعل العالم يعي خطورة وضع الأمن البيئي ومصير الحياة المستقبلية للأجيال القادمة وبالتالي ضرورة العمل على إيجاد آليات لوضع حد لهذا التدهور.

المبحث الأول: التطور في مفهوم الأمن البيئي في حقل العلاقات الدولية

شكل الأمن على مر التاريخ هاجسا لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء والاستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء. ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت القضايا الأمنية اهتماماً بالغاً من المجتمعات العلمية ووحدات المجتمع الدولي.

المطلب الأول: من الأمن إلى الأمن الإنساني

يعد موضوع الأمن من ضمن أهم اهتمامات أي سلطة حاكمة، مما يجعل أولوياتها ترتكز على رسم وصياغة الاستراتيجيات الأمنية التي بإمكانها حماية الدولة ومكوناتها وكذا ضمان استمرار سيادتها. والملاحظ أن مفهوم الأمن عبر الزمن قد شهد العديد من التطورات بداية من التركيز على الدولة على اعتبارها الوحدة المرجعية للأمن وبالتالي دراسة الأمن الوطني في شقه المادي، وصولا إلى التركيز على الإنسان كموضوع وغاية في آن واحد بالنظر إلى جل الاعتبارات والتغيرات التي ميزت الساحة الدولية، ليتجه التركيز على الأمن الإنساني منذ بداية تسعينات القرن الماضي والذي شكل محور كتابات وتحليلات الخبراء والمختصين في مجال الأمن.

الفرع الأول: مفهوم الأمن وتوسيع مضامينه

جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى مع نشأة الدراسات الأمنية منذ سنة 1950 إذ تزامنت مع هيمنة نموذج (الدولة المركزية) باعتباره مرادفا لحماية وبقاء الدولة؛ حيث وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تستخدمها الدولة لمواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة ونجد هذا النموذج في مفهوم الأمن الوطني الذي يعتبر بقاء واستقلال الدولة الهدف الأساسي للسياسة الأمنية للدول.

أولا: تعريف الأمن

اتجه (والتر ليبمان–Walter Lippmann) إلى اعتبار أن "الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب"[1]؛ ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على البعد العسكري للأمن والدولة كوحدة أساسية في مواجهة مختلف الأخطار والتهديدات.

وافق (أرنولد وولفرز– Arnold Wolfers) على تعريف ليبمان للأمن بوصفه "قيمة متغيرة"، غير أنه عاكسه في أن لبيمان قد ترك هذه القيمة بدون تحديد حيث أشار للأبعاد الذاتية والموضوعية للأمن؛ ويقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر[2].

يتجه (روبرت ماكنمارا– Robert Mcnamara) إلى اختزال مضامين الأمن في كتابه "الأمن" إلى: "التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه"، حيث أنه ربط الأمن بالتنمية والتطور وغيابهما يرادف غياب الأمن.

لقد أثبت المنظور التقليدي إخفاقه في تفسير التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال مجموعة من الباحثين الذين برزوا في هذه المرحلة أمثال (باري بوزان– Barry Buzan)، حيث أنه جادل بأن الأمن قد أُسس على مفهوم ضيق جدا مقترحا تعميقه ليشمل ثلاثة مستويات وخمسة قطاعات من خلال قوله: "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد ، بما يلاحظ على تعريف باري بوزان أنه ربط مصطلح الأمن بمفهوم التهديد واعتبر غياب الأمن هو تهديد للقيم الأساسية للمجتمعات التي تبنى على الأخلاق والمبادئ، وهي معايير عامّة وضابطة للسلوك البشري الصحيح، والقيم الاجتماعيّة هي الخصائص أو الصفات المحبة و المرغوب فيها لدى افراد المجتمع والتي تحددها ثقافتها.

[1] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012) ص10.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **المرجع نفسه**، ص10.

حالة الأمن عند بوزان تتحقق عند غياب التهديد حيث اعتبر أن الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة اهتمت بأمن الدولة فقط إذ أن فترة ما بعد الحرب الباردة غيرت نموذج ونوعية العلاقات الدولية، حيث اقترحت توسيع مفهوم الأمن أفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية[1].

ثانيا: توسيع مضامين الأمن

لقد كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية مثلها مثل التهديدات العسكرية هذا لا يعني أن القطاعات الأخرى للأمن كانت مهملة تماما، ذلك أن العديد من الدراسات اهتمت بجوانب الاعتماد المتبادل وكانت هذه المقاربة هامة لأنها عرضت بديلا لنموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية من أهم هذه المساهمات تلك التي جاء بها (روبرت ماكنمارا – McNamara)، الذي ربط بين مفهوم الأمن وقضايا التنمية في القطاع الاقتصادي، ففي حديثه عن تسلح دول أمريكا اللاتينية يقول أنه لا يوجد احتمال وقوع هجوم من النوع التقليدي من خارج القارة، ولذلك فلا مبرر لوجود قوات ومعدات عسكرية تقليدية كبيرة، خاصة وأن المعدات المتقدمة باهضة الثمن، وبالتالي إنفاق أموال على هذه القوات يعتبر تبذيرا لا مبرر له، في حين يجب صرفها على القطاعات الأكثر أهمية وإلحاحا والتي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإذا كان الأمر، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية.[2]

لقد ساهم صدور كتاب "الشعب الدولة والخوف – People State and Fear" بوزان Barry Buzan سنة 1983 في التنبيه إلى قضية التوسيع من التهديدات الأمنية التي يمكن أن تمس أمن الدولة لم تعد أو ليست عسكرية محضة، بل قد تكون ذات طابع غير عسكري (اقتصادية، بيئية، سياسية، اجتماعية).

وقد ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن:

– **الأمن العسكري:** ويختص بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

– **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

[1] فوزية قاسيا، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر إسهامات مدرسة كوبنهاغن، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد (10)، العدد (1) (أفريل 2019)، ص ص1507–1508.

[2] جون مكنامرا، ترجمة: يونس شاهين، **جوهر الأمن** (مصر: الهيئة المصرية للنشر والتأليف، 1970)، ص 33.

– **الأمن الاقتصادي:** ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاء وقوة الدولة. [1]

– **الأمن الاجتماعي:** ويختص بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللعبة الثقافية الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

–**الأمن البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

لا تعمل هذه القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات.

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الإنساني وعناصره

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات ، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استُلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية ، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهومٍ له كيانه المستقل وكمصطلحٍ جديدٍ بعد الحرب الباردة.

استُعمل الأمن الإنساني منذ تسعينيات القرن العشرين من قبل عددٍ كبيرٍ من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها وتأطيرها ووسيلة للربط بين عددٍ كبيرٍ من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خصوصا ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، فجاء مفهوم

[1] بوسطيلة سمرة، **الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني**، مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013، ص25

الأمن الإنساني الذي يتمحور حول ضمان أمن الأفراد ليعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطارٍ أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه[1].

توجد مفردات أمنية متعددة أضحت تستخدم تحت مضمون موحد هو الأمن الإنساني يمس مختلف نواحي حياة البشر وهو المقصود لدى وصفه بأنه مفهوم متعدد الأبعاد "Multidimensionnel"، والتي تحددت على ضوء تقرير التنمية البشرية لعام 1994 على النحو التالي:

- **الأمن الاقتصادي:** الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.

- **الأمن الغذائي:** بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أو من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

- **الأمن الصحي:** من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال.

- **الأمن البيئي:** الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.

- **الأمن الشخصي:** ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء كان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال.

- **الأمن الاجتماعي:** ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.

- **الأمن السياسي:** وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها.

ويرى جانب آخر من الفقه أن عناصر الأمن الإنساني تتمثل بما يأتي:

- توفير إمكانية العيش بسلام للمواطنين كافةً داخل حدود دولتهم، وهو ما يمكن تحقيقه عبر حل المنازعات الدولية بالطرائق السلمية.

- تمتع المواطنين جميعهم بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[1] -خولة يوسف، أمل يازاجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (28)، العدد (2)، 2012، ص526.

– ضمان مشاركة الأفراد في عملية صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

– إقامة نظام قضائي عادل وضمان حكم القانون.

مما سبق يمكن القول باتساع مفهوم الأمن الإنساني إلى درجة تدفع إلى التساؤل عن مدى إمكانية ضبط هذه العناصر التي يبدو أنها تطال نواحي حياة الإنسان كلّها[1].

يتحقّق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيستين هما الحماية "Protection" والتمكين "Empowerment"، حيث تتجه الحماية إلى اعتبار الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكلٍ مسبقٍ لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.

فيما يتجه التمكين إلى إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أو لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات.

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم التي جاءت في فترة ما بعد الحرب البارة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث استراتيجيات وآليات دولية لمواجهة التحديات البيئية، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين والباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي وتغير المناخ.

الفرع الأول: تعريف البيئة وخصائص الأمن البيئي

[1] محمد جبريل بن طاهر، الأمن الإنساني في ليبيا: الواقع والتحديات، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد (05)، العدد (02) 2021، ص60.

[2] خولة يوسف، أمل يازاجي، **مرجع سابق**، ص534.533.

البيئة في اللغة العربية مشتقة من الفعل "بوأ" أو "تبوأ" بمعنى نزل أو حل أو أقام، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تبوؤوا الدَّارَ والْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ.... ﴾[1]، ومعنى ذلك الذين سكنوا المدينة من قبلكم، والتبوء هو الحلول والنزول والسكن، ومنه يمكن القول أن البيئة هي المحل والمنزل إذا هي مسكن الإنسان.

يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة في اللغة الأجنبية "Environnement"، والتي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء هواء أرض) وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان.

عرف البيئة (آلان بومبار – Alan Bombard) على أنها دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية، وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم 1972م البيئة بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم"، واعتبر مؤتمر ستوكهولم للبيئة: رصيد الموارد المائية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2].

عرف مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 البيئة بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها وجودهم ويؤدون فيها أنشطتهم[3].

في حين يعرفها المعجم السياسي بمعنى "المحيط" أو "الوسط" ويطلق هذا اللفظ أيضا للإشارة إلى مجموعة الظواهر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والاجتماعية التي تمارس تأثيرها من الخارج على الكائنات الحية[4].

فيما يعد مفهوم الأمن البيئي حديث نسبيا، فهو متعلق بالأمن العام للإنسان من التهديدات البيئية سواء الناتجة من عمليات طبيعية أو بسبب الإهمال والتدهور البيئي وكذا التحرر من ندرة المواد.

---

[1] سورة الحشر، الآية 09.

[2] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013 – 2014، ص 23.

[3] بوسطيلة سمرة، **مرجع سابق**، ص57.

[4] وضاح زيتون، **المعجم السياسي** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص7.

ويمكن تحديد خصائص هذا المفهوم من خلال العناصر التالية:

– الأمن البيئي صمام الأمن العام لتلافي المخاطر البيئية التي تنشأ داخل الدولة أو عبر حدودها، والناتجة بسبب الكوارث الطبيعية أو التدخلات البشرية.

– الأمن البيئي وسيلة هامة في مسألة حفظ حقوق البيئة المستديمة، والتي تشمل تهيئة البيئة المتضررة والتخفيف من انتشاره الذي يقود إلى التدهور البيئي.

– يعتبر الأمن البيئي بمثابة دليل ومؤشر لمدى نجاعة أساليب إدارة الموارد وتكرير المنتجات والنفايات لتعزيز الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والبيئي.

– الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي وتأمين احتياجات المجتمع ودوام واستمرار عملية التنمية[1].

في محاولة فهم وتوصيف مصطلح أو مفهوم الأمن البيئي لا بد من تقديم توصيف لأبعاد هذا الأخير، وقد برز مفهومان تقليديان للأمن البيئي:

– **البعد الأول:** يركز هذا البعد لمفهوم الأمن البيئي على منطق تفاعل الاهتمامات البيئية والاستراتيجية الأمنية ويشير إلى الارتباط بين قضايا البيئة والأمن، أي أثر المشاكل البيئية في حدوث الحروب والصراعات بين الدول، وأثر المشاكل البيئية على التجمعات البشرية، إضافة إلى أثر الصراعات والحروب على التدهور البيئي.

ويعرف الأمن البيئي هنا على أنه أساس الأمن الإنساني الذي يرتبط مع حالة البيئة، ويرى أنصاره أنه يضم العلاقة المتداخلة بين الموارد الطبيعية والتجمعات البشرية على استقرار الدول وأن مسألة التهديدات البيئية عابرة للحدود وأن الأمن البيئي يركز على سبل معالجة أسباب التدهور البيئي.

– **البعد الثاني:** يشير هذا البعد إلى أن الأمن البيئي يهدف إلى حماية البيئة عبر سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام الايكولوجي في سياق التنمية المستدامة.

[1] بونوار ين صايم، محمد بوشامة، الأمن البيئي في افريقيا، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل** (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، المجلد الأول، العدد الرابع (ديسمبر كانون الأول 2018)، ص ص 10–23

فالبعد الثاني يركز على أمن البيئة في إطار التنمية المستدامة لحماية النظام الايكولوجي، وبالتالي التسيير الأمثل للعلاقة القائمة بين الإنسان والمحيط وتتفرع مما سبق مجموعة من الأبعاد كالتالي:

1- الأمن البيئي الغذائي: يعد البعد الغذائي هدفا أساسيا يرجى تحقيقه من خلال الأمن البيئي وبحماية البيئة ومواردها من الاستنزاف وإعادة تهيئة الأراضي المتدهورة، حتى تصبح قابلة للاستغلال سواء في مجال الزراعة أو غيرها من الأنشطة التي تهدف إلى حماية وتحسين غذاء الأفراد، ويقصد بتوفير الغذاء محاربة المجاعات وسد الفجوات الغذائية[1].

2- الأمن البيئي المائي: بما أن الأمن البيئي يسعى إلى تحقيق بيئة صحية وحماية مواردها من الاستنزاف خاصة الموارد المائية منها، يعد تحقيق الأمن المائي أمرا مهما وضرورة حتمية، نظرا للتغيرات والتهديدات البيئية والمناخية التي تمس البيئة حاليا، وتعرضها لتزايد وتيرة التصحر والجفاف الذي يمس جل مناطق العالم خاصة الحارة منه.

3- الأمن البيئي الهوائي: يعد عاملا مهما لاستمرار الحياة على الكوكب في ظل التغيرات المناخية الحاصلة حاليا فقد تزايدت وتيرة التلوث الهوائي بسبب ارتفاع مستوى الغازات الدفيئة والملوثة للجو في طبقاته المختلفة، ويهدف الأمن البيئي إلى تحقيق توازن في نسب الغازات المنبعثة في الجو باستخدام الطاقات المتجددة والخضراء[2].

الفرع الثاني: التحديات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني

قد تكون للمتغيرات البيئية آثار مباشرة وسريعة على سبل العيش والرفاه فعلى سبيل المثال، قد لا تسبب ندرة المياه حربا بين الدول والجماعات داخل الدولة، لكنها تخلق حالة اللاأمن للأفراد جراء التسبب في الجفاف والموت. نقص إنتاج الغذاء. وتقليل فرص الشغل البقاء الرفاه والكرامة (كما قد تمس كل مظاهر الأمن الإنساني).

تؤثر التهديدات البيئية على تنوع المواضيع المرجعية للأمن، التي تتراوح بين الأفراد، الجماعات، المنظمات الاجتماعية، الهويات، الإثنيات والحكومات وهذا على مختلف المستويات وطنيا، إقليميا ودوليا.

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة السابعة و العشرون، تم تصفح الموقع يوم: 2023/04/28 ، على الساعة 22:00 على الرابط: http://bitly.ws/Fyy9

[2] إبراهيم محمد التوم إبراهيم، أحمد حمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، **مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**، المجلد (2013)، العدد (7) (2013)، ص ص 178-179

وأخيرا كل أنواع هذه الآثار لها أيضا بعد زماني فالتغير البيئي يمكن أن يكون له أثر واضح على حياة الإنسان في الوقت الحاضر، كما يمكن أن تمتد هذه التغيرات إلى المستقبل، فتؤثر على حياة الأجيال القادمة.

من أهم وأبرز نتائج التقدم الصناعي والتكنولوجي ظاهرة التلوث التي أدت بصورة غير مسبوقة إلى التدهور البيئي، ورغم أن التلوث ليس بمشكلة جديدة على الصعيد العالمي فإن الجديد هو التطور الهائل كما وكيفا في ظاهرة التلوث خاصة حديثا حتى أصبحت هذه الظاهرة عالمية لا تتوقف عند الحدود السياسية للدول[1].

أوضحت الدراسات الطبية الحديثة وجود علاقة وطيدة بين تلوث البيئة والإصابة بالأمراض الخطيرة والمزمنة كالسرطان والفشل الكلوي وأمراض الكبد وغيرها، حيث أن استهلاك الإنسان أو الحيوان وحتى النبات كميات قليلة من المبيدات والمواد السامة سيتراكم مع الزمن وتتكدس في أنسجة الكائنات الحية عاما بعد عام حتى تصل الى درجة التركيزات السامة التي تظهر على صورة أمراض خطيرة[2]. بينما ما تحمله الذبابة المنزلية الواحدة يقدر بأكثر من ستة ملايين مكروب تكفي لتنقل 42 مرض للإنسان، وهي تتسبب في تتفاقم تلوث البيئة ويعود مشكل الأمطار الحمضية وسقوطها على عدد مهم من بلدان العالم بالدرجة الأولى إلى تلوث الهواء في المدن الصناعية التي تنتج كميات هائلة من غاز ثالث أكسيد الكبريت وثاني أكسيد الكبريت وغيرها من الغازات السامة.

أدت ظاهرة التلوث إلى عجز البيئة عن تجديد مواردها الطبيعية نتيجة اختلال التوازن البيئي بين عناصرها التي لم يعد بإمكانها تحليل مخلفات الإنسان واستهلاك النفايات الإنسانية التي تزايدت مع التطور الصناعي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية وكان لها شديد الأثر على التوازن الطبيعي للبيئة المحيطة بالإنسان؛ مما أدى الى تلويث الماء والهواء وإفساد التربة والقضاء على كل مظاهر الحياة في أماكن كثيرة.

إن التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي عرفه العالم في شتى المجالات بعد الثورة الصناعية يعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى التدهور البيئي، فمنذ منتصف القرن الماضي والعالم يشهد تدهورا بيئياً متفاقما، فتلوث الهواء والماء في تصاعد مستمر توازيا مع التطور الصناعي والتكنولوجي خصوصا وأن هذا

---

[1] خليف مصطفى غرايبة، **التلوث مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته قسم العلوم السياسية** –جامعة البلقاء التطبيقية –الأردن، 2010 ص123.

[2] المرجع نفسه، ص123.

التدهور نتيجة النمو المتزايد لعدد السكان والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وتقلص الغابات والأراضي الزراعية مما أنتج عنه موجات من الحرارة والجفاف غير الاعتيادية وتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري حيث أصبح التلوث ظاهرة عالمية تعدت الحدود السياسية للدول وأخذت أبعادا بيئية خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع ظهور الصناعات المعقدة التي تخلف تلوثا خطيرا يؤثر على المحيط الحيوي ويخل بالنظام البيئي[1].

الفرع الثالث: الأمننة البيئية

يعتبر إدخال القضايا البيئية وندرة الموارد ضمن مجالات الأمن قضية مناسبة لتقييم ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن عما يسمى بالأمننة- Securitization، حيث يرى بوزان أنه يمكننا إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، من خلال اللجوء إلى سلسلة من العمليات المترابطة، تتمثل الحلقة الأولى من السلسلة في مرحلة اللاتسييس– Non Politicised أي أن هذه القضية لا تعتبر قضية سياسية، قد تكون قضية اجتماعية، ثقافية أو بيئية...)، أما الحلقة الثانية فتعبر عن عملية التسييس Politicised (يعني أن تصبح تلك القضية حاضرة في نقاشات السياسة العامة)، لنصل في الحلقة الثالثة إلى عملية الأمننة (Securitization في هذه المرحلة تنتقل القضية من مجال السياسة الدنيا إلى مجال السياسة العليا، لأن القضية تصبح بمثابة تهديد حقيقي للأمن) [2]. يمكن تمثيل هذه العملية بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح مسار عملية الأمننة

غير مسيسة (اللاتسيس) ----------≤ التسييس ----------≤ الأمننة

[1] نادية ضياء شكارة، **علم البيئة والسياسة الدولية**، ط1 (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005)، ص.ص41،40

[2] Columba Peoples, williams N Vaughan, **Critical security studies : an introduction**. UK: Routledge, 2010. P77

Columba Peoples, williams N Vaughan, **Critical security studies : an introduction**. UK: Routledge, 2010. P77.

بإسقاط هذه العملية على الملف البيئي نلاحظ أن البيئة لم تكن تحظَ بالاهتمام السياسي أو الأكاديمي وقد ظهرت مختلف المفاهيم والآراء حول الأمن البيئي خلال العقدين الماضيين، وأدخلت البيئة في خطاب الأمن في البداية للدلالة على معنى حساسية وأولوية القضايا البيئية.

أما المرحلة الثانية فقد ركزت أكثر على العلاقة السببية بين التغير البيئي (خاصة ندرة الموارد) والنزاعات العنيفة حيث ساهمت هذه المقاربة في توسيع الأجندة الأمنية لكل من النظريات الأمنية والنزاعات على حد سواء، وقد توسعت المعادلة الأمنية في المرحلة الثالثة وانتقلت من التركيز على المدخلات إلى التركيز على المخرجات أيضا، وهذا ما أدى إلى الإنتقال من الحديث عن التهديدات البيئية لأمن الدولة إلى الحديث عن التهديدات البيئية للأمن الإنسان، وبالاعتماد على خطاب مدرسة كوبنهاجن تم فيما بعد "أمننة البيئة" في السياسة العامة والإعلام والأوساط الأكاديمية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، في هذه الفترة نلاحظ دمجا تدريجيا للقضايا البيئية في الفكر الأمني.

خلال الحرب الباردة كان هناك عدد قليل من الدعوات الصريحة لربط البيئة بالأمن، ويعد نورمان مايرز Myers Norman واحدا من أوائل الأكاديميين الذين دعوا إلى التنظير للمشكلات البيئية ضمن نطاق الأمن، حيث جادل بأن نقص الغذاء، نضوب مصايد الأسماك، ندرة المياه، تغير المناخ وإزالة الغابات كلها ظواهر تحث على الصراعات، هذه النظرة التي تضمنها أيضا تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة الذي نشر سنة 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك" [1].

بعد 1989 تزايد الاختلاف حول هذه المقولة (إقحام قضية البيئة ضمن الدراسات الأمنية) مع توسيع وتعميق الدراسات الأمنية؛ التي ابتعدت في تحليلها عن أحادية الدولة (التعميق) ومركزية القطاع العسكري (التوسيع) في اهتمامات حقبة الحرب الباردة، في هذا السياق نشر روبرت كابلن Kaplan Robert مقالته "الفوضى القادمة" The Coming Anarchy في مجلة "الأطلسي الشهرية" فيفري 1994[2].

المبحث الثاني: المقاربات النظرية في فهم الأمن البيئي العالمي

[1] Norman Myers, **Environmental security: what's new and different**?, University of Peace, 2002. P 3

[2] Columba Peoples and Vaugham N Williams, Ibid. pp. 93-94.

لقد بدأت قضايا البيئة بالظهور في سبعينات القرن الماضي أين لقت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية منذ عام 1977 من خلال كتابات لستر براون– Laster Brown من معهد World Watch حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن والاهتمام بالقضايا البيئية وانتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان والطبيعة خاصة حالة النظام البيئي والأمن الغذائي، بالإضافة إلى كتابات ريتشارد أولمان – عام 1983 الذي أكد على ضرورة التركيز على القضايا غير العسكرية والتي من بينها التهديدات البيئية، والتي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات الجفاف واستنزاف الموارد الأولية[1].

المطلب الأول: المقاربة الواقعية للأمن البيئي العالمي

يرى المفكر دانيال دوندني– Daniel Dendner أن هناك خطرا في توسيع مفهوم الأمن ليشمل قضايا غير عسكرية كقضايا البيئة، وأنه لا داعي لتغيير جوهر الأمن الدولي بسبب مشاكل التلوث البيئي، ويعتبر الواقعيون أن موضوع الأمن البيئي ظهر في نهاية الثمانينيات، وبالتحديد سنة 1987، عندما صدر تقرير(Brundtland) حول خطورة استعمال أسلحة الدمار الشامل خاصة السلاح النووي، بسبب خطر الإشعاعات الملوثة للبيئة وبالتالي المهددة لمستقبل البشرية، وفي نفس الفترة بدأت تظهر أدبيات الأمن البيئي وتم الربط بين مفهومي الأمن والبيئة وبدأت قضايا البيئة تلقى قبولا عاما وواسعا[2].

ظهرت مجالات واسعة من المواضيع الدراسية في قطاع البيئة تناولها خاصة Buzan Barry و Waever Ole، تشمل اضطراب النظم الإيكولوجية مثل التغيرات المناخية، إزالة الغابات، وندرة الموارد الموجودة في البيئة وغير ذلك.

إن من بين التهديدات التي تم تشخيصها من طرف الاستراتيجية الأمريكية نجد: تصاعد القوى الاقتصادية مثل الصين والهند، الإرهاب، الأمن الطاقوي، وكذلك الأمن البيئي. وكان الهدف من تشخيص هذه التهديدات الأمنية هو وضع الاستراتيجيات والآليات التي تساعد الحكومة الأمريكية على التأقلم مع التطورات الدولية والتأثير في الأحداث بما يخدم مصالحها العليا.

---

[1] سليم قسوم، **دراسات الامن البيئي: المسالة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر ص97.

[2] Nicole Detraz & Michele M. Betsill, "Climate change & Environmental Security : for whom the discourse shifts", **International Studies Perspectives**, Vol (110), 2009, p. 306.

أما الأمريكيان (Simon Dally) و (Barmette John)، اللذان سبق لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي عام 1990 فيريان أنه يجب الاهتمام عاجلا بقضايا البيئة وتداعياتها على الأمن القومي الأمريكي ومن جهتها أكدت الباحثة (Rita Floyd) أن هناك بحوثا تهتم بالتهديد المناخي يمكن أن تسمى بالأمن المناخي (Climate Security) باعتبار أن المناخ مرتبط بتهديدات بيئية أخرى مثل الفيضانات والتصحر والجفاف.[1]

قدم فريق أعمال (Toronto) بقيادة الأمريكي (Homer Thomas Dixon)، مجموعة من الفرضيات التي ترى أن مختلف التهديدات البيئية كندرة الموارد المائية ستصبح عامل نزاع بين الدول الإفريقية وفي الشرق الأوسط وميز الفريق بين ثلاثة أنواع من الندرة البيئية:

1- ندرة الموارد البيئية الزراعية نوعية التربة وقلة المحاصيل.

2- ندرة ناتجة عن تنامي عدد سكان العالم باستمرار، إذ سيصل هذا العدد عام 2050 حسب الإحصائيات إلى 9 مليار نسمة.

3-ندرة ناتجة عن سوء توزيع الموارد بطريقة عادلة، وهذه الندرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي المهيمن.[2]

ويعتقد أيلمان في مقاله الموسوم بـ "إعادة تعريف الأمن" أن تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يقود إلى رسم صورة مزيفة وخاطئة عن الواقع الدولي، فالأمن كما يراه أيلمان يكون عرضة للتهديد "عندما يؤدي فعل أو سلسة من الأحداث إلى تدهور مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة جادة وسريعة نسبيًا، أو يعكس بشكل ذي مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها". من خلال هذا الطرح تتجلى لنا النظرة التوسعية لدى أيلمان فهي تأخذ بعين الاعتبار التهديدات غير العسكرية التي تواجه الأمن الوطني خاصة التهديدات التي تحد من الخيارات المتاحة للدولة منها الكوارث الطبيعية والنزاعات المرتبطة بالندرة وكذا الزيادة السكانية[3].

---

[1] أمينة دير، مرجع سابق، ص36-39.

[2] Val Percival, Thomas Homer-Dixon, Environmental Security & Violent : the Case of South Africa", **Journal of Peace Research** (Sage Publication), Vol (35) , N(3) , May 1998 , p280

[3] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 98.

ويجادل كنيث والت– Walt بأن إدارة شؤون الدولة كان بالفعل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن، مع أنه يقر بأن الظواهر غير الفكرية كالفقر وتعاطي المخدرات وداء السيدا... يمكن أن تهدد أمن الأفراد كما تهدد أمن الدول، إلا أنه ولأسباب ابستمولوجية يرفض رفضا قاطعا أن تندمج مثل هذه الظواهر في مفهوم الأمن لاعتقاده أن مثل هذا المنطق من التفكير التوسعي المفرط سيقود إلى إدراج مسائل التلوث والركود الاقتصادي وإساءة معاملة الأطفال ضمن اعتبارات التهديدات الأمنية، فالقضايا البيئية وإن كانت لا تعتبر حسب المدرسة الواقعية كأخطار أمنية واضحة إلا أنه يمكن اعتبار امتلاك الموارد الطبيعية والثروات أحد مكونات القوة التي حث الواقعيون على ضرورة التمكن منها، وعليه فالمنظور الواقعي عاجز على فهم التهديدات البيئية والنظر إليها كخطر أمني بسبب حصر كل التهديدات الأمنية في التهديدات العسكرية.[1]

المطلب الثاني: المقاربة الليبيرالية في تفسير الأمن البيئي

عمد الليبراليون الجدد إلى تعريف الأمن البيئي من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجيوستراتيجية التي ركز عليها نظراؤهم الواقعيون، مؤكدين على أهمية الثروة والرفاهية والبيئة كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلًا من المكاسب النسبية، حيث سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئية وإعادة تعريف العلاقة بين البيئة والإنسان.

المنظومات البيئية التي تستند إلى مفهوم الأمن التعاوني مهمة جدًا من أجل تحقيق تعاون فعال للحد من التدهور البيئي، حيث أن معظم مفاهيم الأمن البيئي في إطار النظرية الليبرالية تدور حول فكرتي التعاون والسلم، على غرار فكرتي التهديد والخطر التي أتت بها الواقعية، حيث اتسمت التحليلات الليبرالية بالتنوع وركزت على عنصر القيم وعلى الحوكمة وعولمة الأمن البيئي. فمنذ اتفاقية ستوكهولم حول البيئة والإنسان لسنة 1972 تمت مأسسة القضايا البيئية وفق مبدأ "الدول هي المسؤولة عن عامل التعاون من أجل حل المسائل المشتركة كإنقاص التلوث العابر للحدود[2]".

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية. والليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للمنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق مبادئ هذا المنظور. لكن

[2] سليم قسوم، مرجع سابق، ص102.

الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ غولدستين Goldstein يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدول بقصد مواجهة أي فاعل آخر"، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية[1].

المطلب الثالث: الأمن البيئي العالمي ضمن المقاربة الجيوسياسية

شهدت الدراسات البيئية انتشارا واسعا في الأدبيات الجيوسياسية منذ التسعينات وبالتحديد منذ صدور تقرير (Brundtland) عام 1987 الذي أعد من طرف اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي أكد أنه في المناطق التي تعاني عدم الاستقرار السياسي والتوتر الكبير يمكن أن يشكل التدهور البيئي عاملاً مضاعفا للتهديد حيث حاول الباحثون الجيوسياسيون دراسة وفهم العلاقة بين البيئة والنزاعات في إطار نقاشين:

النقاش الأوّل: حول إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة، وفي مقدمتها التهديدات البيئية، **النقاش الثاني:** حول طبيعة الآثار الناجمة عن تغير النظام البيئي وتداعياته على الأمن الدولي وخلصت هذه النقاشات إلى نوعين من النزاعات البيئية الدولية[2]:

– نزاعات بيئية دولية مباشرة: تحدث بسبب تراجع الأنهار والغطاء النباتي وكميات المياه الضرورية مثل: النزاع بين مصر وأثيوبيا على مياه نهر النيل.

– نزاعات بيئية دولية غير مباشرة: تتمثل في النزاعات التي تحدث بين الدول بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية بسبب تدهور الاوضاع الاجتماعية والسياسية للسكان، انعدام الاستقرار والأمن، البطالة، المجاعة، الأمراض، الجفاف، التصحر...

يمكن القول إذن أنه من الناحية الجيوسياسية، فإن قضية التدهور البيئي أصبحت اليوم من أشد القضايا خطورة على المستوى المحلي والدولي في العديد من المناطق الجغرافية في العالم، حيث أنها تتجاوز

[1] تاكايوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم: 2023/04/28، على الساعة 21:00 على الرابط: http://bitly.ws/FyDd

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1) 2004، ص662.

الحدود الجغرافية الوطنية وتمد إلى كل أنحاء الكرة الأرضية معرضة الأمن العالمي وجميع الكائنات الحية وفي مقدمتها الإنسان للخطر[1].

المبحث الثالث: قضايا ومشكلات الأمن البيئي

تعد التهديدات البيئية وما تشمله من تحديات مختلفة ومتنوعة مصادر تهديد مضاعفة، فهي تهدد سبل العيش وتضعف الأمن بجميع أبعاده ولها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من ناحية شدة التأثير والمدى الزمني، وتدفع بها عوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي والصناعي، والضغط السكاني الهائل، والتطور العمراني والبنية التحتية، فتساهم هذه العوامل مجتمعة في تأزم الوضع الراهن وتفاقم الآثار السلبية لهذه التهديدات.

المطلب الأول: تمظهرات التهديدات الأمنية البيئية

إن الضرر البيئي على المستوى العالمي الذي يشمل استنفاذ الأوزون، غازات الدفيئة (CFC)، تدهور التنوع البيولوجي وتدمير كل من المحيطات والبحار... كلها تساهم بطرق متعددة في اللاأمن البيئي، سواء بشكل غير مباشر من خلال اضطرابات المناخ المحتملة ونقص الغذاء، أو بطريقة مباشرة من خلال الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للأشعة فوق البنفسجية.

تعد الأخطار البيئية عالمية ولكنها بالإضافة إلى ذلك تتسبب في صعوبات على المستوى المحلي مثل التلوث، وهذه مسألة تتجاوز القدرات الانفرادية للدول، إذ أن الدول بالمفهوم الوستفالي غير قادرة بمفردها في القرن الواحد والعشرين على التغلب على مشاكل مثل التدهور البيئي ولا تستطيع حماية شعوبها من نتائج هذه التهديدات[2]. فالأخطار البيئية تتطلب التركيز أكثر على شروط الوجود الإنساني، وهذا ما يتطلب منا أن نأخذ على محمل الجد التغييرات التي نحدثها عن غير قصد في المجال الحيوي، الذي يمثل الموطن

[1] محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد(8)، جوان(2017)، ص.ص. 55. 56.

[2] John Dryzek & others, **The Oxford handbook of political theory**, UK: Oxford University Press, 2006. p. 631.

المشترك للإنسانية جمعاء، هذه التغيرات جعلت الموضوع الأكثر تداولا في النقاشات الجارية حول الأمن البيئي هي الظروف البيئية وأهمية دراستها في إطار الأمن الإنساني[1].

يمكن الاستشهاد بالبيانات الآتية التي توضح الآثار التي يحدثها النشاط الإنساني على المحيط البيئي الذي يعيش فيه:

- **الجو**: ازداد تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 بـ 30 % منذ سنة 1750.
- **التنوع البيولوجي**: 184 نوع من الثدييات، 182 نوع من الطيور، 162 نوع من الأسماك، 1276 نوع من النباتات مهددة بالانقراض حوالي 27000 ألف نوع يختفي كل سنة.
- **الاراضي**:
- سنة 1950 كانت 40% من مساحة الأرض تغطيها الغابات والآن أصبحت 27% وهي في تراجع.
- في 40 سنة الماضية ما يقارب ثلث الأراضي الصالحة للزراعة تختفي بسبب الحت.
- **الغابات**:
- خمس 5/1 الغابات الإستوائية اختفت خلال 30 سنة بين 1960-1990 . هذا التراجع الكبير في مساحة الغابات أثر أيضا على التنوع البيولوجي.
- خلال التسعينات 1.16 مليون هكتار من الغابات الطبيعية يتم تطهيرها كل سنة.
- -بين 1990 و2000، تمت إزالة 3 ملايين هكتار من الغابات في أفريقيا، أمريكا اللاتينية، والكاريبي.
- **المياه العذبة**:
- هناك 80 دولة تضم 40% من سكان العالم عانت من نقص حاد في المياه، منتصف التسعينات.
- ما يقارب نصف الأراضي الرطبة في العالم تم القضاء عليها خلال القرن العشرين.
- **البحار والسواحل**:
- ما يقارب نصف الغابات الاستوائية تم تطهيرها في القرن العشرين.
- - 8 % من احتياطي العالم من المرجان مهددة بالزوال.[2]

[1] Simon Dalby, **Environmental security**, in Paul Williams, **Security studies: an introduction,**2008, P271

[2] Jon Barnett, **The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era**, USA: Zed Books, 2001,p195.

التدهور البيئي ولسنوات عديدة كان نتيجة حتمية لما تحقق من تقدم وتطور صناعي وتكنولوجي والاستغلال المفرط للموارد، ولم يتفطن المجتمع الدولي للآثار السلبية لذلك إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين على إثر مجموعة من الكوارث البيئية، مثل موت أسماك إسكندينافيا 1968، وحادثة تشرنوبل بأوكرانيا عام 1983، وقبلهما التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر سنة 1962 والتي مازالت آثارها إلى اليوم.

كل هذه الحوادث وغيرها ساهمت في زيادة الاهتمام العالمي بمسائل البيئة والأمن البيئي.

المطلب الثاني: مسببات ومشكلات الأمن البيئي

عدم تبلور الوعي البيئي المحلي والدولي بما فيه الكفاية لدى الناس ولدى صناع القرار والسياسيين بات يكرس استمرارية التدهور البيئي العالمي ويزيد من خطورة التهديدات البيئية، ففي المؤتمرات الدولية كانت هناك محاولات عديدة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه التهديدات البيئية، ورغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية إلا أنها لا تزال بعيدة عن الأهداف الرئيسية المسطرة في مختلف الاتفاقيات، وذلك بسبب أن أكثر الدول الملوثة للبيئة وهي الولايات المتحدة والصين والهند ودول صناعية أخرى، رفضت الانضمام لها وإذا انضمت إليها فإنها لا تلتزم بتعهداتها.

تزامن تصاعد العولمة الاقتصادية مع النمو الملحوظ في عدد الشركات العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ارتفع عدد الشركات متعددة الجنسيات من 7000 شركة في عام 1970م إلى أكثر من 65000 شركة في عام 2002م، وتم ربط الشركات متعددة الجنسيات من خلال أكثر من 850،000 مجمع أجنبي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة عبر مختلف بلدان العالم[1].

من جهة أخرى، يمثل رأس مال الشركات الدولية العاملة في جميع أنحاء العالم عُشر إجمالي الإنتاج العالمي وثُلث الصادرات العالمية، بالإضافة إلى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة، ففي عام 1970م بلغ مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 9.2 مليار دولار، وبحلول

[1]بكاي محمد رفيق، **أثر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات على البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2014 –2015، ص27.

عام 2001م بلغ 735 مليار دولار أقل من المستوى القياسي لعام 2000م أين وصلت تدفقات الاستثمارات المباشرة الى نحو 1.49 ألف مليار دولار[1].

تطبق بعض الشركات متعددة الجنسيات معايير مزدوجة في إدارة أنشطتها الصناعية، حيث تخضع لمعايير بيئية صارمة عند العمل في البلدان المتقدمة في حين أنها لا تطبق هذه المعايير في الدول النامية ونتيجة لذلك تحدث العديد من الكوارث أبرزها حادثة تسرب الغاز السام من مصنع Bhopal بالهند والذي تملكه شركة Union Carbide والذي راح ضحيته 3500 شخص وتعريض ما يقارب 521000 شخص للغاز السام[2].

دلت الفحوصات والاختبارات التي أجريت على مياه البحر الأبيض المتوسط على ارتفاع معدلات التلوث بفعل الأنشطة الصناعية، على إثر تغير تركيبات مياه البحر نتيجة تغير حالاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بفعل نشاط الإنسان الصناعي، بحيث تصبح مياه البحر أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها. وقد أشارت منظمةGreen peace بأن ما يزيد عن 210276طن من المخلفات الصناعية تقذف سنويا في مياه البحر المتوسط، من طرف دول حوض البحر الأبيض المتوسط منها 85 % غير معالجة[3].

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أكبر المتسببين في ظاهرة الاحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، ظاهرة التصحر، ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، مشكلة النفايات الصناعية المشعة والكيمياوية وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات إضافة إلى تلوث الهواء والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة.

أ – الاحتباس الحراري

---

[1] UNCTAD,World investment report 2001 :promoting Linkages, United Nations, New York and Geneva, 2001, p09./ UNCTAD, World investment report 2002 :Transnational Corporations and Export competitiveness United Nations, New York and Geneva, 2002, p272.

[2]ايمون ياسين، ايت عبو مولود، **مكانة الترتيبات البيئية في العالقات الدولية 1997م2020/م**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وز،2016–2017 ص62.

[3]وعلي جمال، **الحماية القانونية للبيئة البحرية من اخطار التلوث**، رسالة لنيل شهادة الدكتورة في القانون الخاص، (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية) ص24.

يحدث الاحتباس الحراري عند ارتفاع حرارة كوكب الأرض بصورة عامة وانحباسها بين سطح الأرض والهواء مما يسبب تراكم أكسيد الكربون في الجو؛ وبذلك يسمح لأشعة الشمس بالنفوذ إلى سطح الارض ولا يسمح لها بالانعكاس والعودة إلى الفضاء أي يتصيدها ويحبسها، فترتفع حرارة الجو وتتفاقم بسبب هذا الغاز الناتج عن حرق كميات كبيرة من الوقود الأحفوري واحتباس حرارة الشمس يؤدي لتسخين مجمل الكرة الأرضية وذوبان الجليد في القطبين المتجمدين الشمالي والجنوبي واختلال توازن المناخ الذي ينعكس سلبا على التوازن البيئي[1].

وفي إشارة إلى الارتفاع المتواصل لدرجة حرارة الأرض –ويقدر أن ترتفع بمعدل 3° درجات مئوية– يمثل هذا تهديدا واضحا على الآلاف من الأنواع البيولوجية وعلى خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة إضافة إلى تسارع ذوبان ثلوج القطبين، وبالتالي ارتفاع مستوى المياه في المحيطات مما قد يضع بلدان كاملة مثل بنغلادش وهولندا وأقسام من دلتا النيل وسواها تحت تهديد الانجراف[2] وهذا الارتفاع في درجة حرارة العالم هو ما اسماه البعض "بالصوبة الغازية" أو أثر البيت الزجاجي (The Green House Effect) نسبة إلى الصوبة الزجاجية التي تزرع بها بعض النباتات الحساسة لانخفاض درجة الحرارة وهكذا فإن الارتفاع في درجة حرارة العالم قد ارتبط بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة، والتصنيع المتسارع بصفة خاصة، والذي انتشر مع تزايد مجالات التصنيع في كافة دول العالم.

ب – ثقب الأوزون

الأوزون هي نوع من الأوكسجين المؤلف من ثلاث ذرات وهي تشكل غلافا للكرة الارضية تبعد عن الأرض حوالي 25 كلم لن تزيد سماكته عن ثلاثة مليمترات تقوم بوظيفة أساسية مهمتها حماية جميع الكائنات الحية من خطر الفناء وأهم المواد التي تهدم طبقة الأوزون فهي المواد التالية كلوريد فلوريد كاربون (C F C) الناتجة عن اختراعات الكيمياء في وسائل التبريد[3].

في أواخر صيف عام 1992 أعلنت وكالة الفضاء الامريكية نازا عن ثقب الاوزون فوق القطب الجنوبي الذي يبلغ مساحته 23 مليون كلم2 اي ما يعادل مساحة كل أمريكا الشمالية التي تبلغ 24 مليون

---

[1] نادية ضياء شكارة، مرجع سابق، ص172.

[2] – أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع سلسلة عالم المعرفة** (الكويت: مطابع السياسة)، العدد(285)، 2002، ص ص 28،30.

[3] – عامر طراف، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط1، 2008، ص130.

كلم2 وحيث أن هذا الثقب هو ازدياد مطرد سنة بعد سنة ;فقدانه يؤدي إلى أمراض مختلفة مثل العمى وسرطان الجلد ...الخ[1].

ج – تدمير الغابات الاستوائية

تعتبر الاشجار بصفة خاصة والغابات بصفة عامة هي العمود الفقري للنظام البيئي ككل وخاصة للإنسان لأن الاكسجين الذي نستنشقه هو الذي تطرحه بعد ان تأخذ ثاني أكسيد الكربون من الهواء عن طريق عملية التركيب الضوئي. وتعد الغابات أكثر المنظومات البيئية انتشارا على البيئة البرية من الارض وهي تغطى نحو 30% من اجمالي المساحة اليابسة ويتم فقدان ما يقدر بنحو 13 مليون هكتار من غابات العالم كل عام بسبب تحويل اراضي الغابات إلى استعمالات أخرى.

فقدت إفريقيا نحو 39 مليون هكتار من الغابات الاستوائية خلال الثمانينات، وفي1995 فقدت 10 مليون هكتار أخرى لتصل الخسائر إلى 49 مليون هكتار، كما بلغت النسبة السنوية لفقدان الغطاء الغابي 10 مليون هكتار للفترة ما بين 2000 – 2005، إذ تتسم إفريقيا بأعلى معدل إزالة الغابات بين مناطق العالم وتفقد القارة ما يقارب 40 ألف كلم أو ما نسبته 0,2% من غاباتها سنويًا، مقارنة بالمتوسط العالمي إزالة الغابات والبالغ 0,98% [2].

د –التصحر

يعتبر التصحر معضلة العالم وخاصة في الدول القريبة من الصحراء وهو مشكل يضاف إلى المشاكل الأخرى، والتصحر هو تدهور الأنظمة البيئية المتمثل في انخفاض القدرة الانتاجية النباتية والحيوانية وخروجها من دائرة التربة الخصبة والمنتجة، أو هو زحف الصحراء على الأراضي القابلة للزراعة لتتحول إلى مناطق قاحلة.

خلال أربعين سنة تقلصت مساحة الغابات البكر (القديمة) في العالم بمقدار 350 مليون هكتار، وكان ذلك نتيجة تدمير 18% من الغابات في إفريقيا، و30% في آسيا، و18% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين يقدر ما يدمر اليوم بأكثر من 3 ملايين هكتار كل سنة[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 131–138.

[2]برنامج الأمم المتحدة، **توقعات البيئة العالمية 4: البيئة من أجل التنمية**، 2013، ص207.

[3] **تقرير السكرتير التنفيذي لمعاهدة الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر**، نيويورك،2001، ص ص 10،12.

و –النفايات السامة

تعرف النفايات بأنها مواد أو مخلفات يتم التخلص منها أو يزعم التخلص منها وحيث أن دول الشمال تنتج 90% من النفايات السامة في العالم ففي عام 1984 فقط تم توليد بين 132–375 مليون طن من النفايات على الصعيد العالمي، كان حوالي 5 ملايين طن منها فقط في المناطق حديثة العهد بالتصنيع والدول النامية، وتكون هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة، وتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من أثار سلبية بسبب عدم معالجتها وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا[1].

في سنة 2006م قامت شركة هولندية بإغراق 500 طن من النفايات السامة في 16 موقعا في أبيدجان، أحدثت تلويثا لمياه الشرب والتربة ومصائد الأسماك توفي على إثرها عشرة أشخاص على الأقل وتضرر من النفايات السامة أكثر من مئة ألف شخص.

باتت المشاكل البيئية عالمية فلا تقتصر على دولة ما بل على الكوكب كاملا لهذا يستلزم على العالم كافة اتخاذ تدابير جد حازمة للمحافظة على الحياة البيئية بما تحتويه من جميع كائنات حية مرئية وغير مرئية.

في هذا الفصل تم التطرق الى المفاهيم الأمنية والبيئية إذ توسعت بذلك أبعاد مفاهيم أمن الإنسان بظهور أخطار جديدة غير تلك التقليدية باعتباره أحد أهم المقتضيات التي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها، ليتبلور الأمن البيئي كمفهوم جديد فرضته الظروف الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية من أجل أن يتصدر الاهتمامات الدولية.

هذا وقد تسببت الأضرار والتهديدات البيئية التي ازدادت حدتها نتيجة التأثيرات التي يقوم بها الإنسان في ظل التقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي في التأثير سلبا على واقع الأمن البيئي العالمي، مما تطلب البحث عن وسائل وسياسات لمواجهة الخطر النووي الذي يهدد الأمن البيئي بتكاتف كل جهود دول العالم.

[1] رغدة حداد، تجارة الرعب أحدث فصول صادرات النفايات الخطرة، **مجلة البيئة والتنمية**، (بيروت)، العدد (104)، نوفمبر 2006، ص 18.

الفصل الثاني:

الأمن البيئي في السياسة العالمية

احتلت المشكلات البيئية اهتماما دوليا كبيرا نتيجة لانعكاساتها السلبية على المجتمع الدولي وآثارها على القيم الاقتصادية وهو ما يتطلب التكفل بالبيئة بشكل سريع وفعال على المستويات المختلفة الدولية والإقليمية والوطنية من خلال إقامة المؤتمرات وابرام الاتفاقيات صياغة القوانين تأسيس منظومات مؤسساتية من شأنها النهوض بالبيئة عالميا.

المبحث الأول: مبادئ وأولويات ضمان الأمن البيئي العالمي

هناك العديد من الاعتبارات التي لابد من مراعاتها أجل ضمان فعالية الاستراتيجيات البيئية المتعلقة بتحقيق الأمن البيئي على المستوى العالمي؛ يتم فيها إلتزام التعاون على المستوى الدولي بغرض تحديد وحصر التهديدات البيئية حسب كل منطقة ومن ثم وضع الاستراتيجيات والخطط وتنفيذها وفق مستويات تعمل على التصدي لهذه التهديدات تجعل البيئة أكثر أمنا.

المطلب الأول: مبادئ المجتمع الدولي في مجال الأمن البيئي

اهتمام المجتمع الدولي بالبيئة ضروري خصوصا وأن التهديدات البيئية تتجاوز حدود وإمكانيات الدولة الواحدة؛ وعلى هذا الأساس كان الاهتمام الدولي بالبيئة بداية من سنة 1972 في مؤتمر ستوكهولم خصوصا وأنه شكل الانطلاقة الفعلية للتشريعات الخاصة بإرساء الأمن البيئي.

من أهم المبادئ التي أقرها المجتمع الدولي لحماية البيئة في إطار التعاون الدولي والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأمن البيئي ستة مبادئ هي:

الفرع الأول: مبدأ التعاون أو التضامن الدولي

تمثل قضايا البيئة خطرا مشتركا على البشر وتتطلب بالتالي تعاونا على مستوى العالم ككل وتعد قضايا البيئة نموذجا للقضايا التي لا يمكن التعامل معها إلا في نطاق العالم، واكتسبت البيئة بعدا عالميا يتجاوز كل الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية، وأشار المبدأ 26 من إعلان ستوكهولم إلى أن المسائل البيئية يتعين أن يجرى تناولها في جو التعاون بين الدول جميعا كبيرة أو صغيرة على قدم المساواة وأن يتم ذلك التعاون في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف أو غيرها من الوسائل[1].

[1] عبد الجليل مفتاح، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع 12 ، 2016 ، ص 14.

كرست الممارسة هذا المبدأ من خلال اجتماع لندن 1990 و ذلك عندما أصرت الدول النامية على أن تتحمل الدول المصنعة عبء تحول الدول النامية إلى الأساليب البديلة التي تحمي طبقة الأوزون، وتقرر هذا المبدأ لأول مرة فتم إنشاء صندوق خاص متعدد الاطراف للأوزون تديره الدول المصنعة التي تدفع الأموال والدول النامية التي تنفق الأموال فيها مناصفة وبهذا يكون العالم قد طبق فعلا لأول مرة مبدأ المشاركة الجماعية في الحفاظ على البيئة إزاء المشاكل الكوكبية التي أصبح هناك تسليم بأن مواجهتها مسؤولية جميع الدول دون استثناء[1].

الفرع الثاني: مبدأ الحيطة

من المبادئ الهامة في مجال قواعد القانون الدولي للبيئة ومعناه وجوب أخذ الاحتياطات المناسبة للوقاية من تلوث البيئة وقد جاء المبدأ 15 من وثيقة إعلان ريو للبيئة والتنمية الصادر في 14 جوان 1992 معلنا "من أجل حماية البيئة" تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي حسب قدرتها، وفي حالة ظهور أخطار جسيمة ينبغي عدم لتأجيل اتخاذ تدابير تتسم بالفاعلية لمنع تدهور البيئة.

الفرع الثالث: مبدأ التمييز والمساواة في المعاملة بين ضحايا الملوثات العابرة للحدود

الهدف من المبدأ تمكين ضحايا الأضرار البيئية العابرة للحدود من استعمال نفس الإجراءات واللجوء إلى نفس الأجهزة الإدارية والقضائية المتاحة لمواطني الدول التي يصدر عنها التلوث العابر للحدود أو التي يتواجد على إقليمها مصدر الضرر البيئي بدون تمييز على أساس الجنسية أو الإقامة أو المكان الذي يقع فيه الضرر وتم تقرير هذا المبدأ في ديباجة الاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية هلسنكي 1992 والاتفاقية المتعلقة بالحق في استخدام المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة نيويورك 1997[2].

الفرع الرابع: مبدأ الملوث الدافع

ظهر هذا المبدأ في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كمبدأ للسياسات البيئية يهدف إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة وتحميل الملوث أعباء منع ومكافحة التلوث كي تكون البيئة في حالة مقبولة وقد أيد هذا المبدأ كذلك المبدأ 16 من إعلان ريو دي جانيرو 1992 آخذا في عين

[1] أسامة الخولي، **مرجع سابق** ص42.

[2] عبد الجليل مفتاح، **مرجع سابق**، ص 18.

الاعتبار النهج القاضي بأن على الملوث من حيث المبدأ أن يتحمل تكلفة التلويث مع المراعاة الواجبة للمصلحة العامة[1].

الفرع الخامس: مبدأ المنع والحظر

من خلال وضع قواعد وإجراءات تمنع وقوع الضرر قبل حدوثه أفضل من التعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بعد حدوثه وهو مبدأ يقضي بأن الوقاية خير من العالج وقد أيد هذا المبدأ العديد من الاتفاقيات الدولية وقد أشار إليه المبدأ 14 من إعلان ريو1992.

الفرع السادس: مبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة

وهو من المبادئ الحديثة التي ظهرت في التشريعات الوطنية وأحكام القضاء الدولي والاتفاقيات الدولية، و يقوم هذا المبدأ على إيلاء المصلحة الفردية في حماية البيئة عناية خاصة و تتمثل هذه العناية في إعطاء الحق للأفراد بصفتهم المجردة باللجوء إلى القضاء للدفاع عن الأضرار التي تلحق بالبيئة ويستند هذا المبدأ إلى أن أضرار البيئة لا تفرق بين إنسان وآخر، لأن هذه الاخطار حركية في طبيعتها لا تفرق بين إقليم دولة أو بين شخص وآخر ومن تم يكون من حق أي فرد تلحقه أضرار منها الحالية أو المستقبلية أن يطلب من القضاء وحمايته منها[2].

ينبغي علينا عند التعامل مع قضايا البيئة، أن نتعرف على أسباب التلوث والفساد البيئي كخطوة أولى لتحقيق الأمن البيني؛ لأنه بمعرفة السبب نستطيع أن نضع الحلول المناسبة، كما ينبغي اتخاذ التدابير الوقائية التي تعتبر من أهم طرق ووسائل حماية البيئـة مـن التلوث والمحافظة على مواردها الطبيعية إضافة إلى اتخاذ التدابير العلاجية ووضع الحلول العملية الناجحة للمشاكل البيئية التي ظهرت في العصر الحديث وهناك تدابير وقائية من اجل تحقيق الامن البيئي ندكر منها:

- البحث في أسباب التلوث والوقاية منه.
- تمويل النشاطات البيئية.

---

[1] عبد المجيد قدي، سبع سمية، عوائق وفرص تطبيق مبدا الملوث الدافع، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (13)، المجلد (02)، 2015، ص6

[2] امال عبد اللطيف ونوال رمضاني، **التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية – الاتحاد الأوروبي نموذجا**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة العربي تبسي تبسة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016-2017)، ص46.

- تحسين الإدارة البيئية.
- تعزيز القدرات والتعاون في مجال البيئة[1].

المطلب الثاني: الرشادة البيئية ودورها في تحقيق الأمن البيئي

يقصد بالرشادة البيئية كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية، كما تعني التفاعل بين المؤسسات الرسمية والفواعل المجتمعية من أجل تحديد هذه المشكلات والتصدي لها، فهي الطريقة التي تصل من خلالها القضايا البيئية إلى الأجندة السياسية. وطرق وضع السياسات والبرامج البيئية وتنفيذها، إذ تكمن الرشادة البيئية في جملة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والهياكل والاجراءات الهادفة إلى المشاركة في صنع القرارات البيئية. ترمي الرشادة البيئية لتحقيق الأمن البيئي من خلال السعي نحو تفعيل الأطر الإجرائية الموالية:

- إدماج العوامل البيئية في مختلف السياسات القطاعية.
- تحسين فعالية التشريعات وضمان تنفيذها.
- تشجيع تنافسية الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية.
- تعزيز مشاركة الأفراد والحكومات وقطاع الأعمال في تحقيق التنمية[2].

فالرشادة البيئية من أهم العوامل التي تحقق الأمن البيئي لأنها تسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول، وفي هذا الصدد تعرف الرشادة البيئية بأنها آليات صنع القرارات التي تَعنى بإدارة البيئة والموارد البشرية.

العلاقة بين الأمن البيئي والرشادة البيئية هي إحدى آلياته تتجلى من خلال المتغير الوسيط المتمثل في التنمية المستدامة، إذ أن العلاقة بين متغير التنمية المستدامة ومتغير الرشادة البيئية تنطوي على القضايا التالية:

- السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية ما الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال وتمكين النوع الاجتماعي.

[1] ناهد ناصر داود فلمبان، **تحقيق الأمن البيئي** (جدة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الإدارة العامة،2017) ص17.

[2] سامح فوري، الحوكمة، **مجلة المفاهيم**، العدد (10)، السنة الأولى (2005)، ص48.

- تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبنى نظام التنمية المستدامة بفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها.
- وجوب ضمان الرشادة البيئية ان البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم هذه الاخيرة في ظل انسجام كامل مع البيئة[1].

بناء استراتيجيات تنموية تلبي الحاجيات الإنسانية وفي الوقت نفسه بلوغ الأمن البيئي يتوقف على مدى القدرة على مراعاة الاعتبارات الموالية:

- تقليص حجم العبء الذي تعاني منه البيئة تحديدا التقليل من حدة التلوث وبالأخص النفايات الكيماوية ومخلفات المدن.
- قدرة الدولة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للمشكلات البيئية.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب من خلال اختيار نمط الحياة المناسب لها والتوافق مع السباق التاريخي والمؤسسي والايكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع والقائمة على العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية والمحافظة على سلامة النظام الايكولوجي.
- اعتماد التخطيط التشاركي الذي يتيح مشاركة جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية عند بلورة مقترحات التنمية بشكل يمكن الخروج ببرامج تنموية صديقة للبيئة.

منذ انعقاد المؤتمر العالمي للسياسات البيئية عام 1972 أصبح من المعترف به أن الرشادة البيئية توجب التحرك على انعكاسات الأنشطة البشرية على البيئة، وما يستوجب ذلك من إعطاء الاهتمام الكافي للعناصر البيئية من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ التي تتيح استخدام أفضل الخيارات لاحتياجات التنمية وأهدافها من جهة والعناصر البيئية ومكوناتها من جهة أخرى، فكانت الرشادة البيئية هي مجموع السياسات والإجراءات التي تتخذ الانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التقنية المناسبة للبيئة والأخذ بالاعتبارات البيئية بوصفها عاملا حاكما وأساسيا وذلك من أجل تحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الانسان لها في ظل سياسات وطنية ودولية للمحافظة على هذا التوازن خلال مدة زمنية محددة[2].

---

[1] نوال بن قلوش، **الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2018، ص102

[2] Clayton, A. M. H. and Radcliffe, N. J, Sustainability, **A systems approach**, London, Earthscan,1997.

خـلال الدورة الخامسة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحـــدة للبيئة المنعقـد في فيفري 2009 أنشأ المجلس فريقا استشاريا معنيا بالرشادة الدولية للبيئة حيث تم تحديد ستة 06 أهداف رئيسية لنظام الرشادة البيئية والوظائف التي ترتكز عليها وتتمثل هذه الأهداف في:

- إنشاء قاعدة قوية ومتسقة
- إنشاء منبر عالمي وفعال لتحقيق الاستدامة البيئية
- تعزيز التنسيق داخل منظمة الأمم المتحدة
- تأمين التمويل الكاف
- ضمان اتباع نهج متماسك في تلبية الاحتياجات الوطنية
- تيسير الانتقال صوب اقتصاد عالمي أخضر[1].

لقد أكد مؤتمر هلسنكي لعام 2011 على تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وانشاء منظمة عالمية متخصصة من قبيل منظمة عالمية للبيئة وهذا في إطار خيرات إصلاح نظام الرشادة البيئية الدولية.

بالإضافة الى ذلك اقترحت بعض الدول والمنظمات الدولية إنشاء منظمة دولية للبيئة لمواجهة التحديات البيئية كهيئة متخصصة من هيئات الأمم المتحدة تحل محل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التكفل بالقضايا البيئية الدولية تتمثل أهدافها في تعزيز الرشادة البيئية و خلق حركية عالمية تهدف إلى التصدي للكوارث البيئية وتعزيز امتثال الدول للاتفاقيات البيئية الدولية وإضفاء المزيد من الشفافية والشرعية على العمل البيئي الدولي من خلال معالجة تشتت و عدم فاعلية هذه الاتفاقيات و تنسيق المبادرات البيئية الدولية و تعزيز مشاركة جميع الفواعل في إعداد جدول أعمال البيئية وتنفيذه[2].

المبحث الثاني: الجهود الأممية في مجال الأمن البيئي

يحتاج العمل من أجل البيئة إلى منظور مشترك وقد أضحى من الضروري إنشاء آلية تنسيق مركزية في إطار الأمم المتحدة من أجل توفير القيادة السياسية والتصورية، والتفكير في أساليب تجنب وتخفيض الأخطار البيئية العالمية إلى جانب العمل على وضع معايير مشتركة لمنع النزاعات المحتملة بين

[1] رشيد مسعودي، **الرشادة البيئية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة في القانون العام جامعة سطيف 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012-2013 ، ص 198.

[2] عامر طراف، **مرجع سابق**، ص107.

الدول والقضايا البيئية، إن هذه الآلية للتنسيق لابد من أن تتمتع بالسلطة والموارد من أجل ضمان تنسيق أفضل للنشاطات البيئية المتنوعة والمتباينة.

المطلب الأول: منظومة الأمم المتحدة لحماية الأمن البيئي والحفاظ على البيئة

يُظهر الأمن البيئي العلاقة بين أمن البشر والبيئة مع تحديد استراتيجية الدفاع عن هذا الأمن وهنا يتضح أن للأمن البيئي ثلاثة مجالات:

- العمل على حماية البيئة وتجنب إلحاق الضرر بها.
- نزع فتيل الصراعات الناتجة عن قضايا ذات الصلة بالبيئة.
- السعي لحماية البيئة وزرعها كقيمة أخلاقية في نفوس الناس.

يرى باري بوزان أن الحفاظ على الأمن البيئي يعني "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة[1].

وحسب (نيلز بيتر غليديتش– Nils Peter Gleditsch) من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو فإن الحفاظ على الأمن البيئي هو التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد، يوحي هذا التعريف للأمن البيئي بتأثره بالنهج التحرري للتيار النقدي فالحفاظ على الأمن البيئي حسب إليزابيث شالكي– Elizabeth L Chaleki) يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة أو التوترات أو الصراعات المتعلقة بالبيئة[2].

يرى جون بارنيث – Jon Barnett أنه يوجد ضمن جدول أعمال الحفاظ على الأمن البيئي سبعة مجالات[3] هي:

- الجهود لإعادة تعريف الحفاظ على الأمن البيئي.

---

[1] Gérald dussouy, **les théories de l'interétatique, traité de relation internationales** ‖, paris, harmattan, P767.

[2] Elizabeth L.Chaleki,"**Environnement and Security A case study of climate change**",politic Institute for studies in Development,Environment,and security,P2 Accessed 08/04/2023 / https://pacinst.org/wp-content/uploads/2002/08/env_security_and_climate_change.pdf

[3] Jon Barnett, Environmental security and peace, **Journal of Human Security**, vol. 3, no. 1, 2007; p 06

- البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة.
- الحفاظ على الأمن البيئي للدولة.
- العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة.
- الأمن الإيكولوجي.
- الحفاظ على الأمن البيئي للأفراد.
- مسألة الأمانة.

انتقلت مسألة البيئة من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي عندما أيقن العالم بأسره أن هناك بيئة واحدة يتشارك فيها الجميع، وبالتالي أصبحت المشاكل البيئية مسألة عالمية يحاول المجتمع الدولي إيجاد حلول لها.

الفرع الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

تم انشاؤه على إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة في ستوكهولم سنة 1972 مقره بمدينة نيروبي بكينيا، ويعتبر بمثابة الصوت المعبر عن حالة البيئة داخل منظمة الأمم المتحدة للبيئة كبرنامج محفز وداعي لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية. وتتمثل أهداف البرنامج في:

– تطوير القانون الدولي البيئي، حيث يعد البرنامج منذ نشأته بمثابة الوكالة الدولية المسؤولة عن المفاوضات من أجل وضع اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف الدولية المسؤولة عن المفاوضات ويعمل على توفير الدعم اللازم لتحديث الاتفاقيات.

– مساعدة الدول النامية في اعداد سياسات بيئية وطنية، حيث تمكن البرنامج البيئي منذ انعقاد مؤتمر ريو 1992 من مساعدة 100 دولة نامية ودول الخليج في اعداد تشريعات بيئية.

– اعداد برنامج وخطط عمل من أجل تنمية مستدامة، تتمثل استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة في تقديم التوجيه العلمي، وتحسين التوعية حول المناهج التي من خلالها تصبح حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، عن طريق المساعدة في استحداث وتمويل الخطط البيئية يدور محورها حول الوقاية من التدهور البيئي، وتطوير تقنيات جديدة التي لا تضر بالبيئة.

– الرصد والتقييم المبكر في مجال البيئة وتشجيع الأنشطة البينية على صعيد منظمة الأمم المتحدة وزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية[1].

الفرع الثاني: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة (CSD)

تعد لجنة التنمية المستدامة إحدى النتائج الملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1993، تحمل بعض الطموحات التي كانت معلقة على مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: شراكة متجددة بين الشمال والجنوب حول التنمية المستدامة، وأهم اختصاصات اللجنة:

– جعل من التنمية المستدامة إطار للعمل على مستوى منظمة الأمم المتحدة.

– مراقبة التطورات التي تحدث بشأن تطبيق أجندة القرن 21

– تقديم نصائح في مجال السياسة العامة واختبار النشاطات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

– ترقية الحوار وإنشاء شراكات التنمية المستدامة مع الحكومات والمجموعات الاجتماعية المدنية الأساسية التي تلعب دورا أساسيا في الانتقال الى التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية

يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النظر في المنظومة البيئية المستقبلية ويوصي بإنشاء لجنة مستقلة مكونة من شخصيات بارزة لزيادة الوعي بالقضايا البيئية. دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء لجنة لمعالجة القضايا الناشئة عن تقاطع القضايا البيئية والإنمائية. وتعرف مهام اللجنة بأنها اقتراح استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة، واقتراح آليات لتشجيع البلدان النامية على التعاون البيئي الدولي، والنظر في السبل الملائمة للتعاون البيئي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واتخاذ إجراءات دولية فعالة في ميدان البيئة[2].

[1] صافية زيد المال، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي**، رسالة دكتوراة غير منشورة في القانون الدولي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013 م، ص173.

[2] مراد بن سعيد، فعاليةُ التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 43، ملحق3، 2016، ص1396.

المطلب الثاني: مؤتمرات الأمم المتحدة البيئية

الفرع الأول: مؤتمر ستوكهولم 1972

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 23 قرارا تحت رقم 2398 في 03/12/1968، تَضَمَّن دعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة في محاولة لحل المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكرة الأرضية، وبمبادرة من دولة السويد تم عقد مؤتمر في مدينة ستوكهولم في الفترة الممتدة من 15 الى 16 يونيو 1972 وانعقد المؤتمر تحت شعار "فقط أرض واحدة" واعتبر أول وثيقة دولية تُعنَى بمبادئ العلاقات الدولية في شؤون البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار، ولقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة في جلسة عامة ثلاث محطات وهي:

1. إعلان ستوكهولم عن المبادئ المتعلقة بالبيئة: خطة عمل تتكون من 109 توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة.
2. ضرورة المحافظة على البيئة وتحسينها يعد أمرا مهما لبقاء الجنس البشري.
3. حق الانسان في الحرية والمساواة وحقه بالعيش في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية[1].

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جانيرو 1992)

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف بـ "قمة الأرض" بـ "ريو دي جانيرو" في البرازيل في الفترة الممتدة ما بين 03 الى 14 جوان 1992 وجاء هذا المؤتمر مكملا لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم ومن أهدافه الأساسية تحقيق مستوى جديد للتعاون بين الدول، والعمل من أجل الوصول الى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام[2]، وبعد مناقشات في المؤتمر صدرت عنه مجموعة من الوثائق المهمة من الإعلانات وخطط العمل والاتفاقيات.

[1] هاجر عروج، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الثالث عشر، جويلية 2018، ص657

[2] شكراني الحسين، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 23-24، ص 102.

كان إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية –الذي غالبا ما يختصر إلى إعلان ريو– وثيقة قصيرة تم إنتاجها في مؤتمر الأمم لعام 1992، إن الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروف بشكل غير رسمي باسم قمة الأرض، يتكون اعلان ريو من 27 مبدأ يهدف إلى إرشاد البلدان نحو التنمية المستدامة في المستقبل، تم التوقيع عليها من قبل أكثر من 175 دولة. وانعقد مؤتمر ريو، الذي اعتمد الإعلان، في الفترة من 03 الى 14 جوبلية 1992، وبعد ذلك اجتمع المجتمع الدولي مرتين لتقييم التقدم المُحرَز في تنفيذ مبادئ الوثيقة، أولا في مدينة نيويورك عام 1997 أثناء جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ثم في جوهانسبورغ في عام 2002 حينما ساعدت الوثيقة في زيادة الوعي البيئي[1].

وبالنسبة للقيمة الالزامية للإعلان وتأثيره على تنظيم التنمية والحفاظ على البيئة، فإن شأنه شأن إعلان ستوكهولم ليس ملزما للأعضاء المتفقة عليه، لأنه لم يصدر على شكل معاهدة أو اتفاقية ومع ذلك لا يعد معدوم الفائدة، إذ بإمكانه المساهمة في حماية البيئة عن طريق خلق عرف دولي وأن يكون بمثابة مرجع أو مصدر للاتفاقية ومعاهدة مستقبلية تبرمها الدول فيما بينها.

الفرع الثالث: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002

انعقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في 26 سبتمبر 2002 بحضور 191 دولة بالإضافة إلى أحزاب وهيئات وعلماء وباحثين من معظم دول العالم حيث بلغ عدد المسجلين لحضور هذا المؤتمر أكثر من 40 ألف مشارك من رؤساء ودول ووزراء وممثلين عن المنظمات غير الحكومية في العالم قدرت 1200 منظمة.

كان انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002 فرصة المراجعة ما تم تنفيذه في محال تحقيق التنمية المستدامة خلال العقد الفاصل ما بين ريو دي جانيرو 1992 وجوهانسبورغ 2002 وعلى الرغم من أن هذه القمة في جوهرها فشلت في الخروج بوثيقة سياسية وتنفيذية مقنعة تتضمن التزامات محددة ومسؤوليات واضحة عن تحديات التنمية المستدامة في القرن العشرين، إلا أن مراجعة الكثير من المنشورات والتقارير والوثائق التي أصدرتها العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية

[1] روبرت نورسي ومليسا براي، **اعلان ريو بشان البيئة والتنمية في روبزل** (الأمم المتحدة مركز التوثيق، البيئة والتنمية، اعلان ريو المادة 1)

المستدامة قبل مؤتمر جوهانسبورغ وبعده عكست صورة واضحة لما ينبغي على العالم القيام به لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المستقبل[1].

الفرع الرابع: مؤتمر بالي حول تغير المناخ 2007

جولة جديدة من المفاوضات الرامية إلى التعجيل بالجهود الوطنية لمواجهة تغير المناخ؛ وقد أنشئ فريق عامل مخصص يعنى بإجراءات التعاون الطويل الأجل بموجب الاتفاقية بهدف التفاوض على اتفاق طويل الأجل حول تغير المناخ يتناول قضايا التكيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها والتمويل والرؤية المشتركة لإجراءات التعاون الطويل الأجل[2].

الفرع الخامس: قمة كوبنهاغن حول الاحتباس الحراري 2009

عقد مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين 7 ديسمبر إلى غاية 18 ديسمبر 2009 في مدينة كوبنهاغن بالدنمارك بمشاركة 193 دولة، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إبرام اتفاق على تحديد الحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة في محاولة لوضع إطار يترجم بعد ذلك لاتفاقية دولية للمناخ تحل محل بروتوكول كيوتو والذي سينتهي العمل به عام 2012 ، فهذا المؤتمر جاء كمؤتمر مكمل لاتفاقية كيوتو، وقد تعززت هذه الاتفاقية بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليها، إذ أن من المفروض أن يمثل هذا التعزيز مصدر انتعاشه لمسار تنفيذ ما جاءت به الاتفاقية من التزامات تعهد بما حل بلدان العالم كل حسب نسبة مساهمته في انبعاث الغازات المتسببة في تفاقم الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي الأرض هذه النسب التي طبقها بروتوكول كيوتو الذي يشكل الإطار العملي لتنفيذ الاتفاقية[3].

الفرع السادس: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية العالمية 2012

بعد عشرين عامًا من "قمة الأرض "عام 1992 في ريو دي جانيرو، نتج عن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 حول لتنمية المستدامة في ريو (المعروف أيضًا باسم ريو +20) وثيقة تحتوي على خطوات

---

[1] ايمون ياسين، ايت عبو مولود، **مكانة الترتيبات البيئية في العالقات الدولية 1997م2020 م**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2016-2017، 37

[2] مراد بن سعيد، **مرجع سابق**، ص1398.

[3] ايمون ياسين، ايت عبو مولود، **مرجع سابق**، ص39.

واضحة وعملية لتنفيذ التنمية المستدامة اعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية مبتكرة بشأن سياسات الاقتصاد الأخضر، ووضع استراتيجية لتمويل الجهود المبذولة بشأن التنمية المستدامة.

كما اتخذ المؤتمر قرارات تطلعية في عدد من المجالات المواضيعية، بما في ذلك الطاقة والأمن الغذائي والمحيطات والمدن، وتقرر عقد مؤتمر دولي ثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2014.

المطلب الثالث: الإتفاقيات البيئية الدولية

تعتبر الاتفاقيات البيئية الدولية وسائل تعاونية للحماية والمحافظة على الموارد البيئية ومراقبة التلوث العابر للحدود، وهي جهود حكومية تعتبر ملزمة قانونيا موجهة لتأثيرات الإنسان في البيئة؛ إذ هناك أزيد من 700 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف وأكثر من 1000 اتفاقية بيئية ثنائية، تتضمن معاهدات، واتفاقيات وتعديلات حول قضايا المحافظة وحماية البيئة.

الفرع الأول: برنامج العمل المشترك للقرن 21

يعتبر خطة للعمل التنموي ابتداءا من تسعينات القرن العشرين حيث تناول عروضا للاستراتيجيات وبرنامج عمل متكامل بغرض وقف التدهور البيئي في دول العالم، وتشجيع عمليات التنمية المستمرة والسلمية بيئيا في جميع دول العالم، وتقوم برامج الخطة وتوجيهاتها على أساس أن التنمية المستدامة تعتبر ضرورة قصوى تليها كل الاعتبارات البيئية والاقتصادية، وقد احتوى البرنامج مجموعة من المبادئ والمحاور:

1- دراسة الجوانب العلمية من أجل التحكم في اليقين العلمي والأساليب الكمية في صنع القرارات وتحليل العمليات التي تؤثر في الغلاف الجوي للكرة الأرضية كالعمليات الفيزيائية والكيميائية والجيولوجية.

2- تعزيز التنمية المستدامة؛ إذ ركز هذا المحور على مشاكل بيئية بعينها وسبل معالجتها كتنمية الطاقة والتحكم فيها من أجل التقليل من الآثار الضارة بالغلاف الجوي الناجم عن استخدامات الطاقة.

3- استنفاذ الأوزون في طبقات الجو العليا؛ عن طريق وضع استراتيجيات ترمي للتخفيف من الآثار السلبية للأشعة ما فوق البنفسجية، التي تصل الى سطح الأرض نتيجة استنفاد طبقة الأوزون.

4- تلوث الهواء عبر الحدود؛ من خلال استحداث وتطبيق التكنولوجيا الثابتة والمأمونة بقياس التلوث الهوائي عبر الحدود وتخفيف نتائج الحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والتدمير المتعمد[1].

الفرع الثاني: إعلان المبادئ العامة المتعلقة بالغابات

يعمل هذا الاعلان على توفير الحماية للغابات؛ حيث أنه يعترف بحق السيادة للدول التي تمتاز بكثافة غاباتها من خلال اتخاذ تدابير انفرادية تتفق مع الالتزامات الدولية للحد من التجارة الدولية للأخشاب ومنتجات الغابات أو تنظيمها وكلها بغرض الإدارة المستدامة والحفاظ على الغابات، وتضمن الاعلان المبادئ التالية:

1- يتمثل الهدف الرئيسي المعني بالغابات في تعزيز إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها ودعم الالتزام السياسي على المدى الطويل لبلوغ هذه الغاية، ويتمثل الغرض من هذا في تعزيز تنفيذ الأعمال المتفق عليها دوليا فيما يخص الغابات على الأصعدة الوطنية والاقليمية.

2- إتاحة منتدى لمواصلة تطوير السياسات والتحاور بشأن الغابات بين الحكومات تشارك فيها المنظمات الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية.

3- تعزيز التعاون الدولي بما فيه التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وكذا الشراكات بين القطاعين العام والخاص[2].

الفرع الثالث: الاتفاقية العامة بشأن تغيير المناخ

تم اعتمادها من طرف الأمم المتحدة سنة 1992، ويتمثل موضوعها في الغازات الدفيئة، وخاصة الناتجة عن الوقود الأحفوي المتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض، ويهدف لتثبيت الغازات الدفينة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان، في النظام المناخي وقد ركزت الاتفاقية على ضرورة العمل وتعزيز مصارف وخزانات جميع الغازات الدفيئة، كما أكدت على العدالة والمسؤولية الدولية في مكافحة تغير المناخ[3].

---

[1] هاجر عروج، **مرجع سابق**، ص660.

[2] **لجنة الغابات**، البند 07 من جدول الاعمال المؤقتة، الدورة الخامسة (إيطاليا المنتدى الحكومي المعني بالغابات 2001)، 03.

[3] عامر طراف، **مرجع سابق** ص156.

رابعا: اتفاقية التنوع البيولوجي الحيوي

تهدف لحماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية خاصة المهددة بالانقراض خصوصا بالنظر لتزايد شدة المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وضرورة أن تكون إجراءات التصدي لها ذات طابع دولي، وقام المعهد العالمي للموارد والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وبرامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الحكومية بوضع استراتيجية عالمية تتناول جميع الجوانب للتنوع البيولوجي، وتجسيدا لهذه الاستراتيجية وضعت هده الاتفاقية القواعد العامة للحفاظ على التنوع البيولوجي[1].

ما يمكن ملاحظته هو وجود أكثر من 500 اتفاقية بيئية دولية مسجلة بالأمم المتحدة، والعديد من الاتفاقيات ذات الطابع الإقليمي في مجالات بيئية بعينها؛ ولهذا فإن وجود عدد كبير من الاتفاقيات البيئية الدولية عن طريق سلطة محددة لتنسيق النشاطات يؤدي إلى احتقان الاتفاقية، بالإضافة إلى عدم التجانس المؤسساتي والسياسي بينها، وهذه الكثرة تؤدي إلى عدم الكفاءة وبالتالي وجود حالة من الإعياء التفاوضي أصابت جل الاتفاقيات نهاية التسعينات القرن الماضي. في الوقت الذي يوجد فيه أيضا تضارب وتنافس بين الاتفاقيات البيئية الدولية.

هذا ويرى البعض أن تعدد الاتفاقيات البيئية الدولية يزيد في التكاليف الإدارية والمؤسساتية للدول الأعضاء، لأنها تؤدي إلى عدد متزايد من الاجتماعات والمفاوضات الدولية والمراسلات، كما أنن المواقع الجغرافية المتفرقة لأمانات الاتفاقية البيئية الدولية قد تؤدي إلى ضعف التنسيق بسبب تكاليف السفر المتعلقة بحضور الاجتماعات ولهذا تميل الكثير من الدول النامية إلى عدم الرغبة في المشاركة في الاتفاقيات الإضافية.

المبحث الثالث: أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأمن البيئي

المنظمات غير الحكومية هي منظمات تم إنشاؤها باتفاق يعقد لا بين الحكومات وإنما بين أفراد أو هيئات غير حكومية، وهي تختلف عن المنظمات الدولية المتخصصة التي يتم إنشاؤها بمقتضى اتفاق بين الحكومات، كما تختلف عن المنظمات والأجهزة التي تنشئها الأمم المتحدة.

المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الأمن البيئي

[1] هاجرعروج، **مرجع سابق**، ص661.

نشأت المنظمات الدولية غير الحكومية للبيئة في أواخر القرن التاسع عشر ونمت في القرن العشرين وتزايد عددها في مجال البيئة بمقدار 90 منظمة في الفترة من 1953م إلى 1990م. وتؤكد دراسة أخرى على إنشاء 173 منظمة دولية غير حكومية للبيئة بين عامي 1882م 1990.

يعرف الدكتور بن عامر تونسي في كتابه قانون المجتمع الدولي المعاصر المنظمات غير حكومية بأنها جمعيات خاصة، لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات، وانما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة للتأثير على مجرى العلاقات الدولية[1].

وحسب ما جاء في بيان المنظمات غير الحكومية فهي تعتبر نفسها: "...منظمات مستقلة لا تهدف إلى الربح وتعمل على الصعيد العالمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وحماية البيئة والاستجابة الإنسانية وغيرها من المنافع العامة[2]".

في أعقاب التتبع التاريخي لتطور المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية يمكن التعرف على ثلاث محطات رئيسية انطلاقا من إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في عام 1972م، فمؤتمر ريو دي جانيرو 1992م حيث أنه في عام 1925م كان 77 من المنظمات غير الحكومية الدولية مقرها في البلدان الأوروبية وانخفض العدد الى 43 % في عام 1970م و 31% في عام 1990م، مع تسجيل زيادة مشاركة الأفراد في الأمريكيتين أفريقيا وآسيا مما يشير إلى زيادة في عدد أعضاء المنظمات غير الحكومية الدولية في مجال البيئة. أخيرا تسلط الدراسة الضوء على الزيادة الكبيرة في الموارد التنظيمية (الميزانية والموظفين) بين عامي 1968م و1990م، وكذلك تزايد عدد الترابطات بين هذه المنظمات مما يدل على التطور نحو الشبكات العالمية[3].

إن لهذه المنظمات سمات نابعة من مفهومها القانوني فأصبحت مقترنة بتحقيق مصالح وأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية كحماية البيئة وحقوق الإنسان، وتتلخص هذه السمات أو الخصائص فيما يلي:

---

[1] نادية عثماني وسهيلة عقال، **المنظمات الدولية غير حكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني:** حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (مذكرة ماستر، بجاية جامعة عبد الرحمان ميرة،2013)، ص12.

[2] المنظمات الحكومية تم الاطلاع على الموقع يوم 2023/04/23 على الساعة 10 ليلا :

www.inogoaccounteability charter.org/www_we-ose.html

[3] David John Frank, Ana Hanaka John W.Meyer, Evan Schofer, Nancy Brandon Tum: **The Rationalization And Organization Of Nature In World Culture**, In: John Holi George Thomas(als): Constructing World Culture: International Non governmental Organizations Since 1875, Stanford Stanford University press, 1999.p86

- المبادرة الفردية
- غير حكومية
- المنظمة الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية
- الإطار المنشئ
- عدم السعي إلى تحقيق الربح
- اختلاف البنية الشبكية

فيما يلي يمكن الاشارة الى مجموعة من أهم هذه المنظمات:

الفرع الأول: الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة

تأسس سنة 1961م ومقره سويسرا، يهتم بالمحافظة الطبيعي والمسارات الايكولوجية الرسمية للحياة على الأرض ويهدف إلى توعية الجمهور بمختلف التهديدات التي تقع على البيئة حتى يجلب الدعم المالي والمعنوي للمحافظة العالم الطبيعي وتحديد أولويات التدخل في الميدان العلمية منها والعملية.

يساهم الصندوق في التوعية بالمخاطر التي تستهدف البيئة، وقد قام بعدد من التدخلات والنشاطات في أكثر من 120 دولة، ونجح في القضاء على بعض العصابات التي تتاجر بالطيور النادرة وأنواع الخشب، ويعمل على حماية البيئة من التلوث عن طريق تدعيم المشروعات الصديقة للبيئة عبر العالم، أيضا يتدخل من أجل مراقبة التنفيذ والالتزام بالقواعد الدولية لحفظ الطبيعة ومواردها من قبل الدول والهيئات، ويقوم بتدعيم العمليات التي تهدف إلى مقاضاة الدول والهيئات[1].

الفرع الثاني: الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة (World Conservation Union)

أنشئت في 1948 تضم أعضاء أكثر من 82 دولة 111 وكالة حكومية وأكثر من 800 منظمة غير حكومية، وحوالي 1000 عالم خبير من 181 دولة، وتسمى أيضا بالإتحاد العالمي للطبيعة وتمتاز بطبيعة خاصة، إذ تتكون من هيئة مركزية وأخرى غير مركزية لهذا وصفتها j.Olivier أنها هيئة مهجنة غير مركزة[2].

[1] صافية زيد المال، **حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الدولي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013 م، ص247.

[2] Juliene OLIVIER, **L'Union mondiale pour la nature une organisation singulière au service du droit de l'environnement**, Bruylant, Bruxelles, 2005, p 28

يعود الفضل الأول إلى هذه المنظمة في استعمال عبارة التنمية المتواصلة التي استعملها في استراتيجياتها العالمية للمحافظة على الطبيعة في 1980 والتي أصبحت فيما بعد أساسا لقرار لجنة "برنت لاند" في 1987 ثم إعلان ريو 1992 (سبقت الإشارة لذلك). بفضل هذه المنظمة دخلت الاتفاقية حول حماية الدب الأبيض حيز التنفيذ في 1976، كما ساهم الاتحاد مع المنظمات الدولية كالفاو واليونسكو في أعمال كثيرة ومتنوعة أهمها وضع سياسة المناطق المحمية.

الفرع الثالث: أصدقاء الأرض (Friends of the Earth International)

هي شبكة عالمية تضم 73 منظمة حول العالم تنشط في مجال البيئة تأسست عام 1969، تعتبر شبكة أصدقاء الأرض العالمية أكبر شبكة بيئية تعمل على المشاكل البيئية الحالية والعاجلة. على خلاف معظم المنظمات الدولية غير الحكومية فإن أصدقاء الأرض العالمية ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى فهي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية. للشبكة مكتب رئيسي في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية.

تعمل الشبكة على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة من خلال برامج العدالة والطاقة، السيادة الغذائية، برنامج التنوع البيولوجي الغابات بالإضافة الى برنامج العدالة الاقتصادية من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية[1].

المطلب الثاني: تعاملات المنظمات الدولية غير الحكومية مع تهديدات الأمن البيئي

إن معظم الدول تواجه تهديدا لا يقل خطورة عن تهديد الحروب والكوارث الطبيعية، وتتمثل هذه الخطورة في تفشي الأمراض والتلوث المستمر للبيئة، ويبدو واضحا عجز الدول بشكل منفرد والمجتمع الدولي بشكل عام على مواجهة هذا التحدي الخطير لأسباب تتمثل في عدم السيطرة على هذه المخاطر.

وفي مجال حماية البيئة لعبت المنظمات غير الحكومية دورا متميزا في المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الشأن، كما كان لها الفضل في إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لحماية البيئة، بدءًا بحث الدول على الانضمام والتصديق على المعاهدات، وذلك بتقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات،

[1]موقع منظمة أصدقاء الأرض على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 2023/04/19 على الساعة 10 ليلا
https: //www.foei.org/about-foei/organization

أو بما تقدمه من مساعدات فنية وتقنية نظرا للخبرة التي اكتسبتها في ميدان تخصصها، بالإضافة إلى أنها أصبحت من آليات التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية

للمنظمات الدولية غير الحكومية آليات عمل تساعدها في تحقيق مختلف أهدافها المرتبطة بالبيئة منها:

أولا: لجان تقصي الحقائق

لجان تقصي الحقائق هي هيئات تحقيق مؤقتة مرخص بها رسميا يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع أو الصراع أو الفظائع أو الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها، وهي هيئات غير قضائية يتم إنشاؤها لمدة محددة سلفا وتصدر في نهاية هذه الفترة تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها يضم اقتراحاتها وتوصياتها للإصلاح في المستقبل. وتعرف لجان تقصي الحقائق بمسميات عدة مثل "اللجنة الوطنية المعنية بالمختفين "(الأرجنتين)، و"اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" (شيلي) و"لجنة المصالحة الوطنية" (غانا)، و"لجنة التوضيح التاريخي" (بيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا)[1].

ثانيا: تعزيز دور الرأي العام الدولي

اكتسب الرأي العام الدولي أهمية كبيرة فالعلاقات الدولية تتأثر بشكل متزايد بالرأي العام الدولي لا سيما مع تنامي ظاهرة العولمة التي طرحت قضايا عديدة، وأتاحت المجال لتدخل الرأي العام الدولي ليتناول القضايا التي أفرزها مثل: قضايا ترقية وحماية حقوق الإنسان، البيئة، التمييز العنصري، منع عمالة الأطفال، الإرهاب.

أدركت المنظمات غير الحكومية مبكرا الدور الذي يلعبه الرأي العام في دعم مختلف النشاطات التي تقوم بها والقضايا التي تدافع عنها، لذلك عمدت إلى استخدام وسائل الاتصال من أجل التأثير على توجهاته، وتركز المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل كبير على إصدار التقارير، كنوع من الرصد والمتابعة لأوضاع حقوق الإنسان، وكذا نوع من التأثير الذي تركز عليه هذه المنظمات لتوجيه أراء

[1] المركز الدولي للعدالة، "**لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية:** العلاقة الأساسية مبادئ فراتي التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق"، (نيويورك: م.ع. 2004،) ص.04

وانطباعات الرأي العام. وتختلف التقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية بين تقارير نوعية وأخرى سنوية [1].

لقد كانت المنظمات غير الحكومية محفزا رئيسيا في تأسيس العديد من الاتفاقيات، يضمن ذلك اتفاقية Aarhus ، وCites اتفاقية التنوع البيولوجي، إن المنظمات غير الحكومية نشيطة في إنشاء المعايير الدولية من خلال حملات التوعية، حيث أن هذه المنظمات يمكنها القيام بالضغوطات السياسية اللازمة لإقناع الحكومات بالموافقة على الاتفاقيات الدولية[2]. على سبيل المثال فإن الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية هي تحالف مجموعة منظمات غير حكومية من 90 دولة، واستطاعت إقناع 146 دولة على التوقيع على منع الألغام الأرضية، في وقت تنتج فيه 52 دولة هذه الألغام الأرضية ويتم وضع 5.2 مليون لغم أرضي سنويا .كذلك فإن الجهود النشيطة لشبكات المنظمات غير الحكومية أدى إلى إنشاء لجنة السدود العالمية من أجل وضع المعايير اللازمة لضبط التأثيرات البيئية والاجتماعية لبناء السدود أثناء عمليات اتخاذ القرارات المالية.

الفرع الثاني: إسهامات المنظمات غير الحكومية في الاتفاقيات الدولية

أصبحت المنظمات غير الحكومية تسجل حضورها في مختلف الاتفاقيات الدولية التي توفر الحماية للبيئة، في مجالاتها الثلاث (البحري، الهوائي، البري)، كما أن مشاركتها تختلف من مراقب إلى مقترح أو معترض، بالإضافة إلى الاعتماد عليها كآلية لضمان التنفيذ، وبما أن البيئة البحرية حضت باهتمام المجتمع الدولي منذ وقت مبكر، بوضع الاتفاقيات في هذا المجال فقد كان للمنظمات غير الحكومية نصيبها من هذا الاهتمام.

حيث تلعب المنظمات غير الحكومية في الغالب دور الملاحظ والمراقب الدولي والفاضح للانتهاكات والخروقات الماسة بالبيئة البحرية، ولقد أصبح دور هذه المنظمات في تنامي مستمر، ويظهر ذلك من خلال مشاركتها الفعالة في إعداد وتحرير الاتفاقيات الدولية، "ففي كثير من الحالات نجد أن إبرام معاهدات دولية هامة يرجع بالدرجة الأولى إلى جهود المنظمات الدولية غير الحكومية.

[1] أسماء مرايسي، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان** – دراسة حالة: منظمة العفو الدولية، رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 96.

[2] أسماء مرايسي، **مرجع سابق** ، ص ص. 124،. 125.

بالإضافة إلى مشاركتها في وضع التدابير وآليات الحماية التي تضعها الاتفاقيات، وكذلك تطبيق بنود هذه الاتفاقيات. وقد تتعدى مشاركتها ذلك لتكون عضوا في لجان الخبراء التي تنشأ عن الاتفاقيات لمعاينة وضع ما أو تقييم خطر ما يهدد البيئة[1].

أولا: صياغة المواثيق والمعاهدات

إن أول اتفاقية في القانون الدولي تحدد مشاركة هذه التنظيمات (بعد اتفاقية استوكهولم) كانت اتفاقية متعلقة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي في أوروبا سنة 1979 بحيث سمحت بمشاركة المنظمات غير الحكومية التي كانت مدعوة كملاحظ لنشاطات اللجنة الدائمة.

شاركت المنظمات غير الحكومية إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المتخصصة في أعمال المؤتمر الدولي بفيينا لحماية طبقة الأوزون 1985 وكان لها دور إيجابي في المناقشات والمفاوضات التي أقرت مشروع اتفاقية فيينا المتكونة من ديباجة وواحد وعشرين مادة ومرفقين، المرفق الأول بشأن البحث وعمليات الرصد المنظمة، والمرفق الثاني للاتفاقية بشأن تبادل المعلومات.

وتتدخل المنظمات غير الحكومية أيضا في القضايا المرتبطة بالبيئة البحرية والأحياء الطبيعية التي تنمو في وسطها باسم الممارسات الديمقراطية، لذا بدأ دور الوسيط الملاحظ الذي باتت تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعاظم مستمر في أغلب الاتفاقيات الدولية. وقد كان لها دور مباشر أثناء إجراء المفاوضات حول إبرام الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، أو اتخاذ المنظمات الدولية المختلفة لقرارات معينة تهم المياه كما هو الحال في اللجنة الدولية لصيد الحيتان والمنظمة الدولية للبحار، وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة[2].

جاء في الإعلان السياسي عقب انتهاء مؤتمر (برشلونة) سنة 1995 بخصوص دور المجتمع المدني في الشراكة الأورو متوسطية ما يلي: " فرغم الغموض الذي طبع عبارات الإعلان فيما يخص

[1] وعلي جمال ، **الحماية القانونية للبيئة البحرية من اخطار التلوث**، رسالة لنيل شهادة الدكتورة في القانون الخاص،(جامعة تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)ص134.

[2] داليا مجدي عبد الغني، القانون **الدولي والبيئة**، ص13

المجالات التي يمكن للمجتمع المدني التدخل فيها، إلا أنه جرى ذكره منذ البداية كفاعل رئيسي في الشراكة للنهوض والسير بها إلى الأمام[1]".

تمارس المنظمات غير الحكومية نفوذا مباشرا وقويا في مجال واسع من المفاوضات والمؤسسات الدولية، فمؤتمرات الأمم المتحدة والجلسات التي يتم التفاوض بشأن الاتفاقات البيئية يحضرها بانتظام أعداد من المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم، فالمؤسسات الدولية مثل لجنة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة، تمثل موضوعا بالغ الأهمية لاهتمام المنظمات غير الحكومية[2].

على الرغم مما تضطلع به الأمم المتحدة من دور ريادي ومتفرد بشأن حماية المناخ إلا أنه لا يمكن إغفال ما تبذله المنظمات غير الحكومية من جهود حثيثة لتدعيم هذه الحماية، حيث قامت بدور مهم أثناء التفاوض على إبرام الاتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو، وما زال دورها في هذا الخصوص مستمرا، وخاصة فيما يتعلق بإبرام صك دولي يلي بروتوكول كيوتو بعد انتهائه في سنة 2012.

ثانيا: دور المنظمات غير الحكومية داخل المؤتمرات الدولية البيئية

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية من أشخاص التنظيم الدولي التي لا يمكن تغييبها عن المؤتمرات الدولية البيئية، بدءا بالتحضير وحضور أشغال الجلسات، وتقديم الاقتراحات، وإصدار البيانات، وتحرير التوصيات بالإضافة الى دورها الذي يبدأ مع انتهاء المؤتمر والمتمثل في مراقبة التنفيذ، وتجسيد التوصيات والبرامج ومساعدة الدول على ذلك، فكان من الضروري أن نبين تلك الجهود المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية على النحو التالي:

1- التحضير لعقد المؤتمرات الدولية

[1] الخاوة اسماعيل، دور المجتمع المدني في الشراكة الأورو متوسطية.**http://www.tammia.ma/img/doc** تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/04/20 الساعة 21:00.

[2] قايدي سامية، **التجارة الدولية والبيئة**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص126.

وعلى الرغم من استمرار عدم وصول المنظمات غير الحكومية لدائرة صنع القرار إلا أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعتبر نقلة نوعية وكمية على مستوى مشاركة هذه المنظمات التي بلغ عدد ممثليها 4200 من ممثلي ما يزيد عن 1500 منظمة غير حكومية من بلدان الشمال والجنوب[1].

وقد شاركت هذه المنظمات من ناحيتها في أنشطة تحضيرية للمؤتمر وتتكفل اللجنة التحضيرية التي تنشئها الدول بنشاط المنظمات غير الحكومية، وعادة يسمح بمشاركة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام، وذات المركز الاستشاري الخاص، والمدرجة في القائمة، التي تبدي رغبتها في حضور المؤتمرات الدولية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة واجتماعات الهيئات التحضيرية للمؤتمرات المذكورة[2].

لم يعد دور المنظمات غير الحكومية هامشيا يتمثل في التحضير وإنما تعدى ذلك إلى دور المراقب أو الملاحظ لكل الجلسات، بالإضافة إلى حق الاقتراح وتقديم الملاحظات، والتعليق على القرارات التي يتم اتخاذها، وصياغة التوصيات.

2- إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمر وصياغة التوصيات

لقد كانت أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمرات الدولية بعد التسعينات التركيز على المشاركة كقيمة وأساس لمجتمع ديموقراطي يساهم فيه البشر في صياغة واقعهم ومستقبلهم باعتبار انهم هدف وركيزة عمليات التنمية.

إذا كانت مؤتمرات التسعينات قد أتاحت للمنظمات غير الحكومية فرصة الحضور، فقد أتاح المؤتمر الأول للأمم المتحدة لممثلي هذه المنظمات وممثلي هذه السلطات المحلية المجتمع العلمي فرصة المشاركة كشركاء ممثلين في الاقتراح وصياغة التوصيات" .ويحضر مندوبو المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية جلسات صياغة الوثائق الدولية، والاتفاقيات ويساهمون في اختيار

[1] يسرى مصطفى، **يد على يد: دور المنظمات الاهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة**، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة،2003، ص 43

[2] **القرار 31/1996 (الفقرة 31)** ينص على أنه:" ينبغي تنظيم الأمانة العامة على نحو يمكنها من الاضطلاع بالواجبات المنوطة هبا فيما يتعلق بالترتيبات الاستشارية واعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة على نحو ما يبينه هذا القرار.

الصياغة الفعالة لهذه الوثائق بما يبدونه من آراء قيمة وملاحظات هامة في هذا المجال كما تبذل جهودا جبارة في إقناع الحكومات بالتصديق على هذه الوثائق[1].

إلا أن جهود المنظمات غير الحكومية داخل المؤتمرات الدولية تبقى محدودة نظرا لعدم توفر الحرية اللازمة، وسيطرة الدول على تسيير أشغال المؤتمرات بصفتها أطرافا رسمية، وحتى تتمكن المنظمات غير الحكومية من مناقشة القضايا التي هي من أولويات انشغالاتها، وتتمتع بكل استقلالية في طرحها في الوقت المناسب، والتعبير بكل حرية عن مواقفها، فهي تنشط خارج إطار المؤتمرات الدولية بصورة مستقلة حيث يكون الفضاء مناسبا لها، (البيان الموجه للدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة) .

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا لتدخل المجتمع الدولي في قضايا البيئة والعمل على نشر الوعي البيئي، فمند مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 قامت المنظمات الدولية الغير الحكومية، بدور لا غنى عنه في عملية تحديد المخاطر، وتقييم الآثار البيئية والعمل على اتخاذ كل الاجراءات المناسبة لمعالجتها، أو تفاديها.

هذا التأثير المتزايد للمنظمات الدولية غير الحكومية شد الانتباه لإنجازاتها خاصة في المجال البيئي، الذي يمكن الجزم بأنه لم يعد شأنا داخليا محضا وإنما تحول لقضية دولية تحتاج لتضافر جهود كل الدول مع كل الفواعل داخل المجتمع الدولي، على رأسهم المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل الحفاظ عليها، لأن هاته الأخيرة أصبحت تلعب دورا هاما في رسم السياسات العامة العالمية في هذا المجال، وتدير هاته القضايا وفقا لمنطقها وطبيعة الآليات التي تتخذها بل إن دورها تعدى ذلك إلى مرحلة إنتاج المعايير الدولية، وبالتالي تطوير القانون الدولي للبيئة ومحاولة ايجاد الآليات المختلفة لتفعيله.

[1] Marcelo Dias Varela – **le rôle des organisations non gouvernementales dans le développement du droit international de l'environnement**, journal du droit international– N°01 /05–2005– p41.

الفصل الثالث:

فـــعالية منظـمة السـلام الأخـــضر فـي مجـال الأمـن البيـــئي

من أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعنى بقضايا البيئة منظمة السلام الأخضر (غرينبيس)؛ التي تعتبر هيئة تنسيق دولية تملك العديد من المكاتب منتشرة في أكثر من أربعين دولة، تقوم بالعديد من الحملات التي تحمل الطابع البيئي تسعى من خلالها إلى متابعة الإشكالات والتعقيدات البيئية التي تشكل خطرا على بقاء الإنسان والأرض معا.

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر ومجالات اختصاصها

تعتبر منظمة السلام الأخضر من المنظمات البيئية العالمية التي تبذل قدرا ملحوظا من الجهود بغرض الدفاع عن القضايا البيئية المختلفة على المستوى العالمي، إذ تشارك في الكثير من البرامج العلمية والتعليمية التي تسعى في مجملها لتحقيق هدف أساسي يتمثل في العمل على حماية البيئة من مختلف الأخطار والتهديدات كما تعمل على توعية مختلف الفئات الإجتماعية من خلال برامجها وحملاتها الإعلانية لنشر الثقافة البيئية والوعي البيئي بالإضافة إلى التربية البيئية إلى جانب التركيز على إرساء قيم المواطنة البيئية وتفعيلها، كما تواجه منظمة السلام الأخضر جملة من التحديات المختلفة التي يمكن لها أن تشكل عائقا أمام تحقيق أهدافها وغاياتها .

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر

تعد منظمة السلام الأخضر تنظيما فاعلا على المستوى الدولي في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها، بالإضافة لكونها تتوفر على شبكة علاقات مع مختلف الفواعل الدولية بما يسمح لها بأداء أدوار تتماشى مع غاياتها وأهدافها التي أنشئت من أجلها، كما تواجه منظمة السلام الأخضر جملة من التحديات المختلفة التي يمكن لها أن تشكل عائقا أمام تحقيق أهدافها المنشودة .

الفرع الأول: السيرورة التاريخية لنشأة منظمة السلام الأخضر

أبحر مجموعة من الناشطين في مجال حماية البيئة من مدينة "فانك وفر بكندا عام 1971 إلى جزيرة امشتيكا" بالاسكا متسلحين بحسب رؤيتهم لعالم أخضر ومسالم، وقد أمن مؤسسو غرينيس أن بإمكان عدد قليل من الأشخاص أن يحدثوا فرقا، وكان الهدف من هذه الرحلة هو الاعتراض على التجارب النووية التي تقوم . بها الولايات المتحدة الأمريكية على الجزيرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة موطنا للتنوع الايكولوجي الذي أصبح مهددا بالزوال نتيجة التجارب النووية، غير أن هذه الحملة لم تمنع الولايات المتحدة في حينها من تفجير القنبلة.

قبل وصول القارب إلى الجزيرة تم اعتراضه من قبل البحرية الأمريكية وتم اسر الناشطين الذين كانوا على متن القارب، إلا أن الضغط الإعلامي والحملة التي شنتها مختلف المنظمات التي تنشط في نفس المجال إضافة إلى مجموعة كبيرة من الناشطين في ميدان البيئة وضع الحكومة الأمريكية في موقف حرج، واجبرها على إطلاق سراح الناشطين البيئيين ورغم ذلك استمرت الحملات الدعائية ضد الحكومة الأمريكية التي لم تجد خيارا سوى تغيير موقع التحارب إلى مكان أخر، وتم إعلان جزيرة امشتيكا محمية طبيعية المختلف أنواع الحيوانات،هكدا كان ميلاد منظمة السلام الأخضر[1].

الفرع الثاني: خصائص منظمة السلام الأخضر

تنطبع منظمة السلام الأخضر بجملة من الخصائص التي تميزها عن المنظمات غير الحكومية الأخرى منها[2]:

– **الطابع التطوعي:** لا تستهدف منظمة السلام الأخضر الربح ولا تعزيز الجانب المادي لها كمنظمة، فهي تقوم على فكرة الخدمة التطوعية في السعي من أجل حماية البيئة.

– **صفة الديمومة:** تتسم منظمة السلام الأخضر بالدوام إلى حد كبير أي بالعمل على مدة مفتوحة وغير محددة، وتتضمن هذه الصفة وجود هيكل رسمي على الرغم من وجود جماعات غير رسمية تنشط إلى جانبها لظروف طارئة أو مؤقتة.

– **التمويل الذاتي:** تعتمد منظمة السلام الأخضر في تمويلها على مشاركات الأعضاء والتبرعات التي تحصل عليها سواء من الأفراد أو الهيئات الرسمية وغير الرسمية.

– **التخصص:** تركز منظمة السلام الأخضر على المواضيع البيئية ذات الإهتمام الدولي.

– **الشخصية الاعتبارية القانونية:** وبالتالي فإن منظمة السلام الأخضر مستقلة عن أعضائها مع كل ما يتصل بهذه الشخصية من حقوق[3].

---

[1] علية هاجر، **مرجع سابق**، ص60.

[2] **غرين بيس هيكل وتنظيم**، منظمة السلام الأخضر، الموقع www. greenpeace.org تم الاطلاع في 2023/05/03 على الساعة23:00.

[3] بدر شنوف، دور المنظمات غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،عدد12، جانفي 2016، ص83.

- **الهيكل التنظيمي:** تتكون منظمة السلام الأخضر من عدة أجهزة متمثلة في جهاز عام وتنفيذي وإداري يقابل الأمانة العامة في المنظمات الحكومية وكل جهاز مكون من الأفراد المؤهلين الذين يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لمدة معينة وقد تكون عدة أشهرأو سنوات.

-**صفة غير الحكومية:** ألا يكون لمنظمة السلام الأخضر علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، ولا تتلقى المنظمة أوامرا من الحكومة وإنما تمارس نشاطها بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية.

-**المبادرة الفردية:** تقوم منظمة السلام الأخضر على مبادرات الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخواص، والعاملون فيها ليسوا موظفون في الحكومة أو الدولة ولا يتلقون أوامرهم ولا رواتبهم منها.

- **سرعة التكيف:** فهي تتكيف بصورة أسرع مع مناخ دائم التحول في العلاقات الدولية.

- **التضامن:** ويعني التضامن بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة.

- **لا تعاني من الثقل البيروقراطي:** بنيتها الداخلية أكثر مرونة من المنظمات الدولية، مما يجعلها قادرة على التحرك بسرعة في حالة الطوارئ ولها منابع معلومات خاصة بها سواء كانت وطنية أو دولية.

- **اقتصادية:** هي لا تتكفل بمصاريف إدارات كبيرة أو مقر دائم ولا الأجور لموظفيها الوطنيين والدوليين، فأجر الأعضاء الدائمين في الهيئات الدولية هو متواضع، أما أجر المتطوعين في حدود التكاليف المرتبطة بالأعمال والتنقلات التي يقومون بها[1].

الفرع الثالث: البنية التنظيمية لمنظمة السلام الأخضر

منظمة السلام الأخضر:"غرينبيس الدولية" التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر حول العالم،وتتواجد المنظمة حاليا في 41 دولة،وتعمل مكاتبها المحلية والإقليمية بناء على تراخيص تُعطى له الاستخدام الاسم،ويصل عددمنخرطيها عبر العالم إلى حوالي ثلاثة ملايين منخرط؛ منهم أكثر من 71ألف بالولايات المتحدة الأمريكية،521 ألف بهولندا، 570 بألمانيا،142 ألف بسويسرا و25 ألف بفرنسا...إلخ... [2].

[1] ترشة ايمان ،عمراني هنية، **دور منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي،2016-2017،ص21-22.

[2] Jean-Marc La vieille, **Droit international de l'environnement**, Ellipses Edition Marketing, 1998,pp82-84.

مرة واحدة في السنة، يجتمع المجلس للاتفاق على استراتيجية طويلة الأجل للمنظمة،وتنسيق الهيكل الإداري بشكل فردي،ووضع حد أقصى للتكاليف المنفقة من ميزانية منظمة السلام الأخضر الدولية، وانتخاب هيئة دولية تتألف من الرئيس وأربعة أعضاء.

تعين الهيئة المدير التنفيذي الذي يشرف على المديريات الرئيسية المتمثلة في:

*مدير البرامج

*مديرية الاتصال والعلاقات العامة

* مديرية العمليات

* مديرية التنظيم

مهام كل من المؤسسات المذكورة أعلاه هي كما يلي:

1 - مديرية البرامج العامة: وهي الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بالمنظمة كما تم إنشاء مجموعة من الأقسام المختلفة التي تشرف عليها المديرية العامة وهي كما يلي:

1-1 **قسم الغابات والمحميات:** يرصد هذا القسم ويقيم حالة الغابات في جميع أنحاء العالم من خلال شبكة رصد يقوم بتنفيذ تقارير عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة المتعلقة بقطاع الغابات.

1-2 **قسم الطاقة وشؤون المناخ:** تناول هذا القسم دراسة آليات الطاقة المتجددة ، يجري العمل لإيجاد تقنيات تضمن الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة ذات الأقل تكلفة[1].

1-3 قسم الكيمياء و المواد المشعة: يتعلق هذا القسم بدراسة المواد الكيميائية المستخدمة في مختلف الصناعات وتحديد كثافتها وكيفية منع ومعالجة التسمم الناجم عن انتشار وتسرب المواد الكيميائية.

1-4 قسم شؤون المحيطات: هذا القسم مسؤول عن البحث والمتابعة في شؤون المحيطات من خلال إجراء دراسات لـ مكافحة تلوث البحر و حالة النظم الإيكولوجية البحرية وجميع أشكال الاستغلال غير العقلاني من أجل ثروة المحيطات.

[1]هيبة نامر، **مرجع سابق**، ص126.

1-5 قسم الأبحاث العلمية : يقوم هذا القسم بتوجيه المختبر العلمي للمنظمة من خلال التنسيق بالإضافة إلى تنظيم الأنشطة التي تقوم بها المنظمة من خلال إقامة المؤتمرات والمحاضرات العلمية[1].

2- مديرية الإعلام والاتصال: تتمثل مهمتها في تنظيم الدعاية الإعلامية وإجراءاتصالات مع الهيئات الدولية.

3- مديرية العمليات: تتولى الشؤون المالية و الموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، تراقب غرينبيس الدولية التطوير التنظيمي لمكاتب السلام الأخضر وتنسق تخطيط وتنفيذ الحملات الدولية، وترصد الامتثال للسياسات والمبادئ الأساسية للمنظمة، وتشرف على تطوير وصيانة الأساطيل البحرية، كما تتمتع المنظمة الدولية بقوة بحرية تتكون من عدة سفن وبما أن البحر هومجال نشاطها المفضل، فإن السفينة تمثل وسيلة إعلام بديلة للمنظمة وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها متحدث رسمي مع مكتب متنقل.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ منظمة السلام الأخضر

تسعى منظمة السلام الأخضر الى تحقيق مجموعة من الأهداف تدور كلها حول المحافظة على البيئة سواءا كانت أهداف آنية أو دائمة في محاولة منها للحد من الإضرار بالبيئة بمختلف أشكاله، واعتمدت المنظمة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المبادئ التي يرتكز عليهاعملها.

الفرع الأول: أهداف منظمة السلام الأخضر

تهدف منظمة السلام الأخضر إلى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي وإلى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سليما، ومن أهدافها الرئيسية:

-استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي عام بيئي ضاغط يساعد في صنعقرارات تحمي البيئة والمجتمع.

-الدعوة للمشاركة الجماعية وتكامل الجهود لمجابهة أشكال وأنماط التهديداتالبيئية.

وتنظم منظمة السلام الأخضر الحملات البيئية في المجالات الآتية:

[1]علية هاجر، **مرجع سابق**، ص.62

-إعطاء أهمية في الدفاع عن البحار و المحيطات؛ من خلال انتقاد الخيارات الاستراتيجية وسياسيات الدول على غرار تلك الموجهة للحكومة الفرنسية إثر قيامها بالتجارب النووية في جزر المحيط الهادي التابعة لها[1].

-معارضة التكنولوجيا النووية.

-إيقاف التغير المناخي؛ خصوصا بعد مخرجات اجتماع كانكون[2].

-معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

إن هذه التحركات استطاعتأن تؤسس مفهوما جوهريا في عمل المنظمة من خلال الوقوف بالوسائل السلمية لكشف الجرائم البيئية ومن ثم التحرك المباشر لوقفها، لذا تلعب سفن هذه المنظمة دورا مركزيا في حملاتها من أجلكشفالجرائم البيئية[3]، كماتحاول المنظمة العمل على تغيير مختلف السياسات الحكومية والصناعية التي لا تحترم المقاييس البيئية العالمية والتي تهدد العالم الطبيعي أجمع.

تركز منظمة السلام الأخضر على هدف جوهري يتمثل في التأكد من أن الأرض يمكن أن تدعم الحياة بكلتنوعها ولذلك تسعى المنظمة إلى ذلك من خلال:

1- حماية التنوع البيولوجي بجميع أنواعه.
2- منع التلوث وسوء معاملة الأرض الهواء والمحيطات والمياه العذبة على كوكب الأرض.
3- الحفاظ على الغابات القديمة والدفاع عن النباتات والحيوانات.
4- وضع حد للتهديدات النووية.
5- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفةكبديل للوقود الأحفوري.
6- تعزيز السلام ونزع سلاح الدمار الشامل ونبذ العنف.

---

*حيث قامت منظمة السلام الأخضر سنة1985 بالتوجه لهذه الجزر بعد إعلان السلطات عن ذلك، وتسبب موقفها الرافض لهذه التجارب في تفجير السفينةالتي تمتلكها المنظمة وقتل صحفي كان على متنها من طرف عسكريين فرنسين أثر سلبا علىسمعةالسلطات الفرنسية وحكوماتهاآنذك.

*انعقد مؤتمر الأطراف السادس عشر لأطراف بروتوكول كيوتو في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 وذلك بمشاركة ممثلي 194 دولة طرف في الاتفاقية الإطارية وقد تلخص جدول أعمال المؤتمر في مناقشة إبرام صك دولي يلي بروتكول كيوتو بعد نهايته في 2012.

[3]بلعسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين، دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية،**مجلة صوت القانون**، المجلد (8)، العدد (خاص)،كلية الحقوق والعلوم *السياسية*-جامعة يحيى فارس بالمدية، مخبر السيادة والعولمة،2022، ص358.

7- تشجيع التجارة المستديمة.

8- معارضة أشكال الصيد التي تستهدف الكائنات المهددة بالانقراض.

9- كشف وعرقلة الأساليب المدمرة وغير المستدامة لصيد الأسماك والعديد من الكائنات البحرية، بالإضافة إلى السعي لإنشاء شبكة منالمحميات البحرية.

10- سد كل الروافد التي تصب النفايات في البحار.

11- معارضة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون.

12- منع انتشار المواد المعدلة وراثيا.

13- حماية الغابات.

14- الضغط على الحكومات من أجل تغيير السياسات البيئية[1].

الفرع الثاني:المبادئ التي يرتكز عليها نشاط منظمة السلام الأخضر

تقوم منظمة السلام الأخضر على مجموعة منالمبادئ التي لابد من احترامها وعدم الخروج عنها يمكنتلخيصها فيما يلي:

1- **الإستقلال المالي والسياسي:** منظمة السلام الأخضر منظمة مستقلة غير منحازة فلا تؤيد ولا تعارض أي دولة أو حكومة إذ لا تُعنَى إلا بحماية البيئة، وللحفاظ على استقلاليتها التامة لا تقبل المنظمة الأموال من الشركات والحكومات أو الأحزاب السياسية كما لا تحاول الحصول على هبات قد تهدد استقلاليتها وغاياتها وأهدافها، فهي تعتمد على الهبات التي ترد من دعم الأفراد بهدف الاستمرار في حملاتها السلمية لحمايةالبيئة وكذا الدعم المقدم من المؤسسات الخيرية[2].

2-الصدق والدقة في نقل الحقيقة:تستند منظمة السلام الأخضر على الصدق والأمانة في نقل الحقائق والدقة وعدم الغموض بما تحصل عليه من أدلة ومعلومات وتوجه هذه الأدلة والمعلومات نحو هدف واحد يتعلق بمعالجة المشاكل البيئية وكذلك حماية البيئة[3].

3- العمل التطوعي:تقوم منظمة السلام الأخضر على فكرة الخدمة التطوعية ولا تسعى الى تحقيق الربح بأي صورة من الصور.

---

[1]ترشةايمان،عمراني هنية، **مرجع سابق**، ص27-31.

[2]جاسم محمد علي جاسم، **مرجع سابق**، ص254.

[3]وافي حاجة، **مرجع سابق**، ص135.

4- العمل السلمي المباشر:إن عمل منظمة السلام الأخضر يكمن في إشهاد العامة عن طريق المقاومة السلمية وذلك بالتوجه إلى مكان النشاط المراد الاحتجاج عليه وتسجيل المعارضاتحضوريا، كما تعتمد المنظمة على استراتيجية أن الصحافة هي الرسالة على حسب قول " بوب هنترBob Hunter"(صحفي وأول رئيس للمنظمة في عام 1973)؛ حيث يمكن للصحافة نقل الرسائل من باعث إلى مستقبل بطريقة سريعة وإلى مسافات بعيدة[1].

وبذلكتلتزم منظمة السلام الأخضر الدولية بمواجهة مرتكبي الجرائم البيئية مباشرة في الأماكن التي يرتكبون فيها جرائمهم، وترفض أن يكون العنف وسيلةمشروعة أو فعالة لإحداث التغيير في العالم.

5-تحديد الهدف:أكد على هذا المبدأ "ماك تاقارتMac Taggart"أحد مؤسسي منظمة السلام الأخضر ومسيرها من سنة 1979 إلى سنة 1991 بقوله أنه "لا يمكن البدء بأي حملة من دون هدف حقيقي وواضح وأن تكون هناك فرصة لنجاحها، وأن تكون الرغبة للمضي قدما فيها".

6-وقوف منظمة السلام الأخضر بصفة شاهد: تمارس منظمة السلام الأخضر أعمالها من مبدا الواجب الاخلقيبصفتها شاهدا على ما يجري من أحداث وأعمالموجهة ضد البيئة تهدد سلامتها.[2]

المبحث الثاني: منظمة السلام الأخضر وإنجازاتها في مجال الأمن البيئي

أبدت منظمة السلام الأخضر العالمية قدرا كبيرا من الجهود من أجل الدفاع عن القضايا البيئية المختلفة على المستوى الدولي فقد ظهرت أعمالها ومشاركاتها في الكثير من البرامج العلمية والتعليمية التي تصبو في مجملها إلى تحقيق هدف محوري يتمثل في العمل على حماية البيئة من جميع الأخطار والتهديدات.

المطلب الأول: إنجازات منظمة السلام الأخضر في مجال البيئة من خلال القمم والمؤتمرات

تساهم منظمة السلام الأخضر في العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي تُعنى بحماية البيئة من خلال حضورها بشكل فاعل وكذلك اشتراكها في المناقشات والمداولات التي تدور في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها وكذلك حث الدول على الانضمام إلى تلك الاتفاقيات الدولية وتنفيذها، ومن هذه الإنجازات:

[1]ترشة ايمان،عمراني هنية، **مرجع سابق**، ص34

[2]وافي حاجة، **مرجع سابق**، ص136.

– مساهمة منظمة السلام الأخضر في المؤتمرات الدولية التي تُعقد حول حماية البيئة والحد من التلوث والاحتباس الحراري في كل من إستكهولم عام 1972 وكذلك في ريو دي جانيرو عام 1992 وكذلك مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا عام 2002،أين تقدم منظمة السلام الأخضر عدد من الأدلة والمستندات المتعلقة بحماية البيئة بالإضافة إلى المشاركة في نقاشات تلك المؤتمرات المعنية بالبيئة وتقديم المقترحات والحلول لحماية البيئة ووضعها أمام صانعي القرارات[1].

– مشاركة منظمة السلام الأخضر وبشكل فاعل في اتفاقية لندن المتعلقة بعمر النفايات، في البحار وكانت منظمة السلام الأخضر هي المحرك الأساسي لتبني الدول الأطراف في الاتفاقية مبدأ الحيطة عام1990[2].

– إن الضغوط التي تمارسها منظمة السلام الأخضر على الدول النورية لمنع إجراء تجاربها النووية تمخض عنها قيام كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والصين عام 1995 بالتعهد بتوقيع اتفاقية إيقاف التجارب النوويةوكذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1996.

– في عام 1997 قامت منظمة السلام الأخضر بحث الدول على الانضمام إلى بروتوكول كيتو المتعلق بحماية المناخ والتقليل من الملوثات والغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، وقامت المنظمة على إثرها بمنح جائزة حماية الأوزون والمتعلقة باختراع الثلاجة الخضراء باعتبارها ثلاجة صديقة للبيئة مصنوعة من مواد لا تؤثر على طبقة الأوزون ولا تسبب الاحتباس الحراري في محاولة منها للحد من عمليات التلوث الحاصلة في البيئة[3].

–اشتراك منظمة السلام الأخضر في محادثات الأمم المتحدة والمتعلقة بتغيير المناخ عام 2000، وكذلك اشتراكها في مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة عام 2001، حيث رفض المشاركون في هذا المؤتمر اعتماد الطاقة النووية كطاقة بديلة ونظيفة وآمنة ومستدامة بالنظر إلى الأضرار والمخاطر الناتجة عن استخدامها[4].

---

[1] علية هاجر، **مرجع سابق**، ص66.

[2] حجّين سفيان، دور المنظمات غير الحكومّية فّي تطوّير وأعمال قواعد القانون الدولّي البيئّي، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد الأول العدد 01 /2015، ص52.

[3] وافي حاجة، **مرجع سابق**، ص143.

[4] إيمان طلاب، يمينة عون، **الضوابط الإدارية على المنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر**، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الوادي،2019–2020ص36.

-شاركت منظمة السلام الأخضر الدولية في حلقة التدريب العملية التابعة لاتفاقية ستوكهولم في 19 سبتمبر 2002، وقد عقدت هذه الحلقة استجابة لطلب من مؤتمر المفوضين في قراره الرابع الذي طلب إلى الأمانة في إطار الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة والمسائل ذات الصلة.

- كما تثبت منظمة السلام الأخضر حضورها في المؤتمرات الدولية خصوصا تلك التي عقدت في كل من ستوكهولم وجوهانسبورغ إضافة إلى مؤتمر ريو دي جانيرو جنوب إفريقيا ومؤتمر كوبنهاجن، تقدم خلالها المنظمة تقارير مهمة عن حالة البيئة في مختلف مناطق العالم نظرا لأن أغلبية المعاهدات الدولية منحت المنظمات غير الحكومية صفة المراقب وحق التبليغ عن الجرائم والتحاورات البيئية ومن تلك الاتفاقيات بروتوكول مونتريال واتفاقية "برن" المتعلقة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي لأوروبا.

المطلب الثاني:الإنجازات العملياتية لمنظمة السلام الأخضر في مجال البيئة

تساهم منظمة السلام الأخضر الدولية ومكاتبها الوطنية والإقليمية لما يزيدعن خمسين سنة من خلال عديد الانجازات في إحداث تغييرات بيئية إيجابية ملحوظة في العالم منذ أن بدأت حملاتها عام 1971:

1- أولى تلك الإنجازات والتي تمخض عنها إنشاء منظمة السلام الأخضر الوقوف بوجه تجارب الولايات المتحدة الأمريكية النووية في عام 1971 في جزيرة امشتيكا قرب شواطئ ولاية ألاسكا؛ صحيح أن هذه الجهود الأولية قد باءت بالفشل ولم يستطع نشطاء المنظمة منع إجراء تلك التجارب النووية على هذه الجزيرة لكن ما حصل بعد ذلك من التغطية الإعلامية والصحفية حول هذا الموضوع جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبادر في أن توقف تلك التجارب النووية وتصبح هذه الجزيرة محمية طبيعية للطيور المهاجرة[1].

2- سنة -1982 حضرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية استيراد صغار الفقمة، وجاءت هذه الخطوة إثر موجة انتقادات عامة أثارتها تحركات غرينيس في كندا.

3- عام 1985 قامت فرنسا بإجراء عدد من التجارب النووية في مناطق جنود المحيط الهادئ الجنوبي فتصدى لهذه التجارب عدد من أعضاء منظمة السلام الأخضر واستقلوا قارب منظمة السلام الأخضر الذي يحمل شعار قوس قزح للاحتجاج على هذه التجارب [2].

[1] وافي حاجة، **مرجع سابق**، ص140.

[2] علية هاجر، **مرجع سابق**، ص69.

4- سنة 1988 إثر التحركات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر في إطار الدفاع عن البحار والمحيطات والمطالب الملحة التي تقدمت بها، صادقت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات على حظر عالمي يمنع إحراق النفايات المشتملة على مركبات الكلور العضوية في البحر.

5- سنة 1992 ألغت فرنسا تجاربها النووية لهذا العام في جزيرة موروروا المرجانية في أعقاب زيارة قامت بما سفينة" راينبو واريور" إلى منطقة التجارب، كما تعهدت فرنسا بوقف التجارب كافة في حال أقدمت دول أخرى معنية بالتجارب النووية على اتخاذ خطوة مماثلة.

6- بدأت منظمة السلام الأخضر عام 1995 بحملة مقاطعة لشركة شل النفطية ومنتجاتها وذلك لأن هذه الشركة كانت لديها منشاة تغطية كانت تسمى برنت سيار قد خرجت عن الخدمة فأرادت هذه الشركة القيام بالتخلص منها وإغراقها في مياه بحر الشمال لكن اضطرت هده الشركة في عام 1998 إلى التراجع عن قرار إغراق هذه المنشأة وقامت بتفككيها وسحبها إلى اليابسة.

7-عدول الحكومة التركية وتراجعها في العام 2000 عن خططها الرامية لإنشاء عشر محطات تعمل بالطاقة النووية لتوليد الكهرباء، وجاء هذا العدول بعد ثمان سنوات من الضغوط والاحتجاجات من منظمة السلام الأخضر وجهات أخرى لحماية البيئة والمحافظة عليها[1].

8- استطاعت المنظمة في عام 2001 من إبرام اتفاق تاريخي مع شركات قطع الأشجار، حيث تم التوصل بموجبه إلى المحافظة على الغابات المطيرة الساحلية، إذ وافقت حكومة كولومبيا على حماية عشرين منطقة طبيعية خالية من التلوثومنع عملية تقطيع الأشجار لأغراض صناعية حيث أن منظمة السلام الأخضر الدولية خصصت من أجل حملتها هذه مبلغ 4,3 مليون أورو ضمن ميزانية 2001.

9- سنة 2004 قامت روسيا بالمصادقة على برتوكول كيوتو نتيجة لحملات منظمة السلام الأخضر وكذا مختلف الجماعات البيئية في مختلف أنحاء العالم، وهذا ما عزز الجهود العالمية للتصدي لمخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري كما تم في نفس السنة دخول اتفاقية ستوكهولم حيز التنفيذ وهذا بعد سنوات من الضغط من قبل منظمة السلام الأخضر ومنظمات بيئية أخرى، ومن السمات الرئيسية للاتفاقية القضاء على جميع الملوثات العضوية الثابتة.

[1] هيبة نامر، **مرجع سابق**، ص 158

10-إستونيا تطلق تحقيقا في سفينة "بروبو كوالا- Probo Koala" سنة 2006 بعد ثلاثة أيام من الحصار الذي فرضته سفينة غرينبيس "اركتك سانرايز- Arctic Sunrise"، كان الإجراء الأول ضد السفينة التي سممت الآلاف وقتلت ثمانية في ساحل العاج عندما أفرغت شحنة من النفايات السامة التي كانت قد رفضت في هولندا، بعدما أفرغت بضائعها القاتلة،أبحرت السفينة ببساطة إلى إستونيا دون عوائق إلى حين اتخذت غرينبيس الإجراءات اللازمة[1].

11- وقف الصادرات من النفايات النووية إلى روسيا، فبعد أكثر من خمس سنوات من الحملة الانتخابية من قبل منظمة السلام الأخضر، أعلنت شركة "أريفاً" في نهاية صادراتها من النفايات النووية الى روسيا سنة 2010.

12- سنة 2011 التزمت صناعات الغزل والنسيج بعدم تلويث مياه الأنهار في الصين من طراز "بوما ونايك، أديداس، لاكوست".

13- في شهر ديسمبر من العام 2012 قامت منظمة السلام الأخضر بحملة واسعة وكسبت تأييد من مختلف شرائح المجتمع لعدد كبير من النشطاء في مجال حماية البيئة منمختلف دول العالم، تمثلت هذه الحملة بالوقوف بوجه مساعي حكومة كوريا الجنوبية الرامية لعملية صيد الحيتان لأغراض علمية فنتيجة لذلك تم توجيه 100,000 رسالة من مختلف مواطني دول العالم المختلفة إلى رئيس الوزراء الكوري الجنوبي تضمنت هذه الرسائل الدعوة إلى وقف هذه العمليات الرامية لصيد الحيتان والمحافظة عليها.

14- قامت منظمة السلام الأخضر مع عدد النشطاء في مجال حماية البيئة بممارسة ضغوطات على شركة "فولكس واغن- Volkswagen" من أجل حماية البيئة في مجال صناعة السيارات من قبل هذه الشركة لتستجيب هذه الأخيرة للأمر عام 2013 وتتعهد بالسير بخطى جادة في إنتاج سيارات صديقة للبيئة ولتكون بذلك قدوة لبقية شركات السيارات المختلفة الأخرى كي تحذو حذوها حماية للبيئة وتقليلا للتلوث الناتج عن السيارات خاصة المزودة بمحركات ديزل[2].

تحتاج منظمة السلام الأخضر لمشاركة جميع الشرائح الاجتماعية، وخاصة الطلاب والشباب والنساء، وأخيرا مشاركة الأطفال في الأنشطة البيئية[3]، كما هو الحال في هولندا حيث ينضم إليها حوالي

[1] علية هاجر، **مرجع سابق**، ص72.

[2] علية هاجر، **مرجع سابق**، ص74.

[3] بلعسل بنت نبي ياسمين، د. عمروش الحسين، **مرجع سابق** ،ص358.

2500 طفل منذ عام 1996 وتعدل مشاركة 340 طفلا في السنة و650 من المتطوعين في مختلف الاختصاصات العلمية المناخ الطاقة القانون الصحة، الزراعة والغابات، وغيرها من الاختصاصات إضافة إلى 60 ألفا مؤيدا لها.

المبحث الثالث: التحديات الداخلية والخارجية لنشاط منظمة السلام الأخضر في مجال البيئة

إن منظمة السلام الأخضر كغيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة لها من الفاعلية في حماية البيئة والحد من التلوث؛ لكن على الرغم من هذه الجهود البيئية المبذولة من قبلها فهي تصطدم هنا بعدد من التحديات والعقبات تحول بينها وبين ممارستها لنشاطها على أتم وجه.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

تواجه منظمة السلام الأخضر جملة من التحديات المختلفة التي يمكن لها أن تشكل عائقا أمام تحقيق غاياتها، وتتمثل أهم هذه التحديات الداخلية فيما يلي:

– التحديات المالية حيث ان استمرار عمل منظمة السلام الأخضر مرتبط ارتباطا وثيقا بالإمكانيات المادية التي من دونها لا يمكن تحقيق برنامجها وبالتالي فإن التحدي المالي يعتبر أكبر عائق لاستمرارها؛ كما يجب التركيز على إبقاء التكاليف في أدنى مستوى ممكن[1].

– عدم وجود ضمان لحماية ناشطيها فالمنظمة لا تمتلك القدرة الكافية لحماية أعضائها أو ناشطيها خلال قيامهم بالمهام، في سنة 1985 خطط أعضاء منظمة السلام الأخضر لاستخدام سفينتهم "رينبو وزير" (قوس قزح المحارب) للاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية في جنوبي المحيط الهادئ غير أن انفجارا أغرق السفينة في ميناء أوكلاند بنيوزيلندا، ولقي مصور تابع للسلام الأخضر مصرعه وهو البرتغالي "فرنادتوبيريرو"، كما يتعرض أعضائها يوميا للسجن والتهديد الجسدي والاضطهاد السياسي.

– منظمة السلام الأخضر تتميز بهيكلية رسمية مضطربة بسبب المحاولات البيروقراطية المبالغ فيها، والاعتماد المتزايد على السفن الكبيرة والمكلفة والآليات المتطورة التي جعلتها اشبه عملاقة أكثر من كونها مدافعة عن الحقوق.

– مع ظهور بعض الاختلالات داخل المنظمة، تم الاستيلاء على سفينة غرينبيس عدة مرات من قبل السلطات، ولكن بعد الاستيلاء على السفينة للمرة الثانية، فقدت المنظمة النوايا الحسنة التي ألقت بظلالها

[1] جاسم محمد علي جاسم، **مرجع سابق**، ص261.

على الإجراءات السابقة، معتبرة أن مصادرة السفينة كانت هزيمة كبرى،والتي كانت دليلا على ظهور مشاكل داخلية داخل المنظمة منذ إنشائها،لكنها أصبحت أكثر تدميرا في التسعينيات بسبب الصراع [1]

– منظمة السلام الأخضر تشبه إلى حد بعيد وكالة إعلامية من حيث أنها تركز على وسائل الإعلام،حتى لو كانت معظم حملاتها مواضيع حساسة للغاية ، وتلتقط الصور ،وتحول حملاتها إلى أفلام، وتوزع الأشرطة ولقطات الفيديو على محطات التلفزيون حول العالم.

– خلال الحملة تعارض منظمة السلام الأخضر بعض الصناعات، وبعض أشكال الصيد والصيد البحري، وهي مكرسة لتحمل الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة، كما أنها لا تشجع خلال حملاتها مثلا السكك الحديدية النقل البري التسيير الجيد للمياه والطاقة.

قدم منظمة السلام الأخضر حلولا بطريقة مبالغ فيها،على سبيل المثال،تبسيط القضايا والتهديدات البيئية احتج المئات من أعضاء المنظمة والمتطوعين عراة كرمز لضعف الكتل الجليدية في ظل تغير المناخ[2].

– تميل منظمة السلام الأخضر إلى السيطرة، واحتكار الخطاب الايكولوجي.

– لاتهدف منظمة السلام الأخضر إلى تغيير سياسة البلد نفسه، بل هي موجهة لتغيير مواقف الناس.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه نشاط منظمة السلام الأخضر

لا تزال منظمة السلام الأخضر عرضة لكثير من التحديات التي تفرضها الدول حيالها قد يمكن رصدها فيما يلي:

– عدم وجود تشريع لمنظمة السلام الأخضر ،لاوجود له في القانون الدولي ، حيث يتم الاعتراف فقط بممثلي الدول ذات السيادة، ولايسمح للممثلين غير الحكوميين بالحصول على هذا الدور القضائي، والتفاوض مع الدولة و الوقوف أمام المحكمة الدولية.

– لا يوجد قانون عالمي لتسجيل منظمة السلام الأخضر في الشؤون الدولية ولا وجود للوائح تنفيذية لها.

–لا تتمتع منظمة السلام الأخضر بحق التصويت تبقى قراراتها مجرد استشارات.

[1] هيبة نامر، **مرجع سابق**، ص163.

[2] هيبة نامر، **مرجع سابق**، ص164

– معظم الدول والهيئات الدولية تتعمد إخفاء الأرقام الحقيقية لنشاطاتها وذلك لأهداف استراتيجية بحتة تسعى من ورائها للحفاظ على مصالحها ينتج عن ذلك نتائج حاصلة الدراسات التي تقوم بها منظمة السلام الأخضر.

–لا يمنح منظمة السلام الأخضر الفضاء المؤسساتي الفعال للعمل وفق إمكانياتها الحقيقية[1].

غالبا ما تلجأ الدول إلى إشهار مبدأ السيادة في مواجهة منظمة السلام الأخضر ، وكنتيجة لهذا نجد أن أغلب الدول لا تعترف لها بنظام قانوني دولي خاص بها يتناسب مع طبيعتها واهدافها واختصاصاتها، وبالتالي تعتبرها مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الداخلية، كما أن حرية منظمة السلام الأخضر داخل الدولة المضيفة مقيدة إلى حد ما حيث تحرص على الإبقاء على علاقات جيدة مع هذه الدولة وتحاول تفادي المساس بأمنها القومي أو التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن هنا يكون نشاط هذه منظمة السلام الأخضر متوقفا على موافقة الدول المعنية ومحصورا فقط في المجال الذي لا يدخل في اختصاص الدولة، أو تكون الدولة عاجزة عن العمل فيه .

ربما يكون السبب وراء نشر الدول لمبدأ السيادة هو بشكل أساسي لأن منظمة السلام الأخضر تنتقد الخيارات الاستراتيجية التي تتبعها كل دولة ،ومن هذا الوضع، تبدو المنظمة وكأنها معارضة لهذه الدول[2].

هذا وتلعب الحروب دورا رئيسيا في تضخيم حجم المأساة البيئية سواء كانت البيئة البحرية أو البرية أو الجوية، وهذا نتيجة لما يلقى في هذه البيئات أثناء الحروب من متفجرات بالأطنان تأتي على الأخضر واليابس، ولا يقتصر تأثيرها على أوقات الحرب فقط بل يمتد إلى سنين قادمة وإلى الأجيال المقبلة.

هذا ما يؤكده إعلان ريو لسنة 1992 حيث تضمن نصا بخصوص الحرب والبيئة بمقتضى المبدأ 24 منه الذي نص على أن الحرب بحكم طبيعتها تدمر التنمية المستديمة ولذلك يتوجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره، عند اللزوم[3].

---

[1] جاسم محمد علي جاسم، **مرجع سابق**، ص260.

[2] عبد الرحمان لحرش، **المجتمع الدولي –التطور والأشخاص–**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الطبعة الأولى،2007، ص 170.

[3] دربال محمد، **دور القانون الدولي في حماية البيئة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص حقوق فرع قانون وصحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 19 مارس 1962 سيدي بلعباس ،2018–2019، ص261.

نتيجة للصراع المسلح، لا يزال العالم يعاني من آثار الحرب العالمية الأولى و الثانية حيث لا تتوفر بعد بعض ساحات القتال أو تشكل خطرا جسيماعلى السكان، وكذلك ما حدث في اليابان عام 1945 نتيجة قيام القوات الأمريكية بإلقاء قنابل ذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي، و كدلك الجزائر في 60 من القرن الماضي نتيجة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية. في الواقع، أكد بعض الباحثين أنه بسبب الانفجار النووي الفرنسي في الجزائر، تسرب الإشعاع النووي،وما خلفه من اضرار مع نقص المعلومات أكد بعض الباحثين تحفظ السلطات الفرنسية حول هذا الموضوع، لكن يمكن إجمال أثار هذه التجارب على البيئة وعلى صحة الإنسان فيما يلي:

– إن مواقع التفجيرات ظلت مواقع مهجورة تغطيها طبقة من الغبار المشع وانعدمت فيها كل مظاهر الحياة.

– أضحت المواقع المجاورة لمناطق التفجير موضعا لدفن النفايات المشعة وبقيت هذهالنفايات بعد رحيل القوات الفرنسية.

– ظهور عدة أمراض قاتلة تمثلت في سرطان الجلد والدم وسرطان الرئة اجهاض العديد من النساء الحوامل تشوهات خلقية عند الأطفال إلخ، دون استبعاد أمراض أخرى مستقبلا[1].

نتيجة لهذا تزايد الاهتمام بحماية البيئة من آثار النزاعات المسلحة مع التطور الهائل والمتسارع في صناعة الأسلحة وأساليب القتال، وعلى وجه الخصوص أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، فما حدث للبيئة من جراء استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للمواد الكيمياوية في الفيتنام كان أشد وأفظع درس إذ سببت أضرارا واضحة للإنسان وللبيئة المحيطة بها ومنعت استفادته من المصادر الطبيعية هناك، وفي حرب الخليج الثانية في عام 1991 تم تسريب البترول إلى المسطحات المائية وأدى ذلك إلى انتشار مواد كيمياوية قتلت الأسماك وغيرها من الكائنات البحرية.

من خلال الأمثلة المقدمة نجد بأن الأضرار التي تلحق بالبيئة بشكل عام في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة لها أثار خطيرة تؤثرعلى كافة أشكال الحياة ليس في ميدان القتال وحسب، وإنما قد تمتد آثارها إلى بيئات دول أخرى مجاورة.

[1] دربال محمد، **مرجع سابق**، ص233.

كما أن أثار الدمار الذي تخلفه الحروب يبقى ظاهرا لفترات زمنية بعيدة، بما لها من انعكاسات سلبية على البيئة وبالتالي الاخلال بالتوازن البيئي بسبب تراكم المشاكل البيئية وانتشار التلوث في العالم بكثافة، مما ينعكس سلبا على الصحة العامة ومكونات الحياة الغذائية والمائية والهوائية.

منظمة السلام الأخضر هي واحدة من أهم المنظمات غير الحكومية الدولية في المجالات البيئة، وما يثبت ذلك، هو انتشار مكاتبها في أجزاء مختلفة من العالم مع تحقيق نتائج هامة على المستوى الدولي من خلال الحملات التي تحشد الرأي العام العالمي ما الذي ضغط على الحكومات في الدول التي خالفت القوانين البيئية تجاه الكوارث وساعدتها، لذلك فهي مرتبطة بشبكة من العلاقات التي تربطها بمختلف الجهات الفاعلة على المستوى العالمي وهذا ما يضمن لها الاستمرارية والفعالية على الرغم من التحديات التي قد تعيق عملها في بعض الأحيان.

الخاتمة

يعتبر الاهتمام الدولي والوطني بموضوع الأمن البيئي نابعا أساسا من الأخطار والمشكلات البيئية التي أضحت تهدد أمن وبقاء الجميع، إن هذا السعي الحثيث من أجل تحقيق غايات الأمن البيئي يستدعي تضافر كافة الجهود مجتمعة سواء العالمية أو المحلية أو التنظيمات غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة، حيث تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على غرار منظمة السلام الأخضر الدولية على أدوار لا غنى عنها في تحاول بموجبها تحديد مصادر ومستويات التهديدات الأمنية البيئية وتقييم آثارها المختلفة ومن ثم محاولة اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعاطي معها، كما تساهم في رصد وتنمية اهتمام الرأي العام الداخلي والخارجي بالقضايا البيئية.

أظهرت منظمة السلام الأخضر (Green Peace) من خلال جهود وإنجازات والنشاطات الميدانية لأعضائها فعالية ملحوظة في النهوض بحماية البيئة والمحافظة عليها، خصوصا مع الشهرة الواسعة والنفوذ الكبيرين لها على الساحة الدولية، إذ أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول وحتى الأفراد وهذا من أجل الاستفادة من خبراتها العلمية والعملية المتميزة في مجال حماية البيئة واستراتيجياتها المختلفة غير أن هذا العمل التطوعي الذي يقوم به المنتسبون إليها والعاملون للدفاع عن مبادئها والسعي لتحقيق غاياتها وأهدافها لا تزال تعترضه الكثير من التحديات داخليا وخارجيا.

من خلال البحث في فعالية أداء منظمة السلام الأخضر الدولية في تحقيق غايات وأهداف الأمن البيئي تم التوصل إلى ما يلي:

– تتمتع منظمة السلام الأخضر بشرعية متزايدة أكسبتها القدرة على إقناع الكثير من الوحدات السياسية الدولية بسياسات وممارسات بيئية بعينها؛ إذ تمكنت المنظمة من معارضة سياسات حكومية مضرة بالبيئة ودفعتها إلى التغيير أو التعديل باقتراح سياسات وبدائل أخرى.

– تعمل منظمة السلام الأخضر على تطوير الأساليب والسياسات التي تعتمدها في مواجهة التهديدات البيئية العالمية؛ سواء من خلال الضغط أو الاحتجاج أو تحريك الرأي العام العالمي من خلال وسائل الإعلام، أو المشاركة في المؤتمرات والمفاوضات الدولية الخاصة بالبيئة.

– يتحرك النشطاء في منظمة السلام الأخضر عند استشعار الأخطار والتهديدات البيئية وتولي اهتماما خاصا للحفاظ على الطبيعة وتقف ضد التجارب النووية وتلوث مياه البحار أو نقل النفايات السامة.

– في الوقت الذي أبدت فيه منظمة السلام الأخضر استجابة فعالة تجاه قضايا البيئة عن طريق إقناع الحكومات بمراجعة سلوكياتها تجاه البيئة منها القضايا المتعلقة باستنزاف طبقة الأوزون أو التغير المناخي والقضايا المتعلقة بالتجارب النووية، غير أنها في مقابل ذلك أيضا بقيت عاجزة عن تغيير العديد من سلوكيات ومواقف بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات.

– تساهم منظمة السلام الأخضر من خلال مشاركاتها في المؤتمرات الدولية المرتبطة بالمسائل البيئية في تطوير القانون الدولي البيئي؛ عن طريق الرقابة على أعمال الدول والمؤسسات والشركات وكان لها دور في مجال الاتفاقيات الدولية البيئية وكذلك اعتبرت كأداة فاعلة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية والتعاون مع الأجهزة الرئيسية لتلك الاتفاقيات الدولية البيئية إلى جانب إثراء هذه المشاركات بالعديد من الأبحاث والدراسات العلمية البيئية.

في المقابل من ذلك تواجه منظمة السلام الأخضر أثناء نشاطها في مجال القضايا ذات الصلة بالأمن البيئي عدة أشكال من التحديات منها القانونية ومنها السياسية ومنها المالية التمويلية؛ حيث أن عمل منظمة السلام الأخضر لا يزال يتسم بالطابع المركزي مما يحد من صلاحية مكاتبها الإقليمية، خصوصا وأن المنظمة تتمتع بالوضع الإستشاري فقط لدى الدول السيادية أو حتى التنظيمات المؤسساتية الدولية الحكومية بل وينظر إليها في بعض الأحيان على أنها "مجرد جمعيات ومنظمات خيرية" قد يغلب على سلوكاتها الطابع المحلي لاهتمامها بمعالجة القضايا البيئية المحلية.

تنتظر منظمة السلام الأخضر التخفيف من بعض القيود التشريعية والقانونية خصوصا تلك المرتبطة بوضعية عملها داخل الدول بما يسهل من حرية نشاطاتها ويخلق شبكة بيئية عالمية بين المنظمة وبقية التنظيمات الحكومية وغير الحكومية يتم فيها التبادل المعلوماتي والخبراتي وهو ما من شأنه تهيئة المناخ لأدوار أكثر فعالية واستمرارية بالإضافة إلى اكتسابها الحق في التصويت خلال المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة التي تشارك في فعالياتها بشكل دوري.

قد يكون التركيز على تنمية الوعي البيئي وطنيا إقليميا وعالميا عاملا مهما لضمان استمرار وفعالية وحتى تطوير مهام منظمة السلام الأخضر بما يسهل على المنظمة نشاطها في حماية البيئة ضمان الأمن البيئي.

قائمة المراجع

و المصادر

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- سورة الحشر، الآية 09.

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. بيليس جون، سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، ط1) 2004.
2. زيتون وضاح ، **المعجم السياسي** (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).
3. ضياء شكارة نادية ، **علم البيئة والسياسة الدولية**، ط1 (الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005).
4. طراف عامر، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) ، ط1، 2008.
5. قوجيلي سيد أحمد ، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).
6. لحرش عبد الرحمان ، **المجتمع الدولي –التطور والأشخاص–**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الطبعة الأولى،2007.
7. مصطفى يسرى، **يد على يد: دور المنظمات الاهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة**، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة،2003.
8. مكنامرا جون ، ترجمة : يونس شاهين، **جوهر الأمن** (مصر: الهيئة المصرية للنشر والتأليف، 1970)،.

ثانيا: الدوريات والمجلات

1. إبراهيم محمد التوم إبراهيم، أحمد حمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، **مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**، المجلد (2013)، العدد (7) (2013).

2. بن سعيد مراد ، **فعاليةُ التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة، دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43،ملحق3، 2016.
3. بن طاهر محمد جبريل ، الأمن الإنساني في ليبيا: الواقع والتحديات، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد (05)، العدد (02) 2021.
4. حداد رغدة ، تجارة الرعب أحدث فصول صادرات النفايات الخطرة، **مجلة البيئة والتنمية**، (بيروت)، العدد(104)، نوفمبر 2006.
5. الحسين شكراني ، **مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 23-24.
6. الخولي أسامة ، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع سلسلة عالم المعرفة**، (الكويت: مطابع السياسة)، العدد(285)، 2002،
7. سفيان حجّين ، دور المنظمات غير الحكومّية فَي تطوّير وأعمال قواعد القانون الدولّي البيئّي، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد الأول العدد 01 /2015.
8. شنوف بدر ، دور المنظمات غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،عدد12، جانفي 2016.
9. صايم بونوار ين ، محمد بوشامة، الأمن البيئي في افريقيا، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل** (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، المجلد الأول، العدد الرابع (ديسمبر كانون الأول 2018).
10. عروج هاجر ، آليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الثالث عشر، جويلية 2018.
11. فوري سامح ، **الحوكمة، مجلة المفاهيم**، ع10، السنة الأولى (2005).
12. قاسيا فوزية، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر إسهامات مدرسة كوبنهاغن، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد (10)، العدد (1) (أفريل 2019)،
13. قدي عبد المجيد، سبع سمية، عوائق وفرص تطبيق مبدا الملوث الدافع، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد13 ، المجلد 02-2015.
14. قسوم سليم ، **دراسات الامن البيئي: المسالة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

15. مجدان محمد ، الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد(8)، جوان(2017).
16. مجدي عبد الغني داليا ، القانون **الدولي والبيئة**(د.ب.ن،د.د.ن،د.س.ن).
17. المركز الدولي للعدالة، "**لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية**: العلاقة الأساسية مبادئ فراتي التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق"، (نيويورك: م.ع. 2004،).
18. مصطفى غرايبة خليف ، **التلوث مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته قسم العلوم السياسية** –جامعة البلقاء التطبيقية –الأردن، 2010 .
19. مفتاح عبد الجليل، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع 12، 2016.
20. ناصر ناهد فلمبان داود ، **تحقيق الأمن البيئي** (جدة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الإدارة العامة،2017).
21. ياسمين بلعسل بنت نبي ، عمروش الحسين، دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية، **مجلة صوت القانون**، المجلد (8)، العدد (خاص)،كلية الحقوق والعلوم *السياسية*– جامعة يحيى فارس بالمدية، مخبر السيادة والعولمة،2022.
22. يوسف خولة ، يازاجي امل، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (28)، العدد (2)، 2012.

ثالثا: الاطروحات

1. أسماء مرايسي، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان** – دراسة حالة: منظمة العفو الدولية، رسالة ماجستير جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011.
2. امال عبد اللطيف و نوال رمضاني، **التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية – الاتحاد الأوروبي نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي تبسي تبسة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016-2017.
3. أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013 – 2014.

4. إيمان طلاب، يمينة عون، **الضوابط الإدارية على المنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر**، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الوادي،2019-2020ص36.
5. ايمون ياسين، ايت عبو مولود، **مكانة الترتيبات البيئية في العالقات الدولية 1997م2020/م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وز،2016-2017.
6. ايمون ياسين، ايت عبو مولود، مكانة الترتيبات البيئية في العالقات الدولية 1997م2020 م، مذكرة مقدمة استكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2016-2017.
7. بكاي محمد رفيق، **أثر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات على البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2014 -2015.
8. بوسطيلة سمرة، **الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني**، مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013.
9. ترشة ايمان ،عمراني هنية، **دور منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي،2016-2017.
10. دربال محمد ، **دور القانون الدولي في حماية البيئة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص حقوق فرع قانون وصحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 19 مارس 1962 سيدي بلعباس ،2018-2019.
11. رشيد مسعودي، **الرشادة البيئية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام جامعة سطيف 2 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012-2013.
12. صافية زيد المال، **حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الدولي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013 م.
13. علية هاجر، **دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الامن البيئئ- منظمة السلام الأخضر نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص استراتجية و علاقات دولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2014-2015.

14. قايدي سامية، **التجارة الدولية والبيئة**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، .
15. نادية عثماني وسهيلة عقال، **المنظمات الدولية غير حكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني**: حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مذكرة ماستر، بجاية جامعة عبد الرحمان ميرة،2013.
16. نوال بن قلوش، **الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط: دراسة حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،2018.
17. هيبة نامر، **دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية نموذج منظمة السلام الاخضر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل،2013-2012.
18. وعلي جمال، **الحماية القانونية للبيئة البحرية من اخطار التلوث**، رسالة لنيل شهادة الدكتورة في القانون الخاص، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

رابعا: التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة، **توقعات البيئة العالمية 4: البيئة من أجل التنمية**، 2013.
2. **تقرير السكرتير التنفيذي لمعاهدة الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر**، نيويورك،2001.
3. روبرت نورسي ومليسا براي، **اعلان ريو بشان البيئة والتنمية في روبزل** (الأمم المتحدة مركز التوثيق، البيئة والتنمية، اعلان ريو المادة 1)
4. **القرار 31/1996(الفقرة 31)** ينص على أنه :" ينبغي تنظيم الأمانة العامة على نحو يمكنها من الاضطلاع بالواجبات المنوطة هبا فيما يتعلق بالترتيبات الاستشارية واعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة على نحو ما يبينه هذا القرار.
5. **لجنة الغابات**، البند 07 من جدول الاعمال المؤقتة، الدورة الخامسة (إيطاليا المنتدى الحكومي المعني بالغابات ،2001)،03.

خامسا: مواقع الانترنت

1. **غرين بيس هيكل وتنظيم**، منظمة السلام الأخضر، الموقع www. greenpeace.org تم الاطلاع في 2023/05/03 على الساعة23:00.

2. المنظمات الحكومية تم الاطلاع على الموقع يوم 2023/04/23 على الساعة 10 ليلا : **www.inogoaccounteability charter.org/www_we-ose.html**

3. موقع منظمة أصدقاء الأرض على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 2023/04/19 على الساعة 10 ليلا: **https //www.foei.org/about-foei/organization**

4. الخاوة اسماعيل، دور المجتمع المدني في الشراكة الأورو متوسطية.**http://www.tammia.ma/img/doc** تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/04/20 الساعة 21:00.

5. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة السابعة والعشرون، تم تصفح الموقع يوم: 2023/04/28، على الساعة 22:00 على الرابط: http://bitly.ws/Fyy9

6. تاكايوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم: 2023/04/28، على الساعة 21:00 على الرابط: http://bitly.ws/FyDd

- قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

1. Clayton, A. M. H. and Radcliffe, N. J, Sustainability, **A systems approach**, London, Earthscan,1997.
2. Columba Peoples, williams N Vaughan, **Critical security studies : an introduction**. UK: Routledge, 2010.
3. Simon Dalby, **Environmental security**, in Paul Williams, **Security studies: an introduction,**2008.
4. Jon Barnett, **The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era**, USA: Zed Books, 2001.
5. Jean-Marc La vieille, **Droit international de l'environnement**, Ellipses Edition Marketing, 1998,
6. Gérald dussouy, **les théories de l'interétatique, traité de relation internationales** Ⅱ, paris, harmattan.
7. Nicole Detraz & Michele M. Betsill, "Climate change & Environmental Security : for whom the discourse shifts", **International Studies Perspectives**, Vol (110), 2009.
8. Val Percival, Thomas Homer-Dixon, Environmental Security & Violent : the Case of South Africa", **Journal of Peace Research** (Sage Publication), Vol (35), N(3), May 1998.
9. Jon Barnett, Environmental security and peace, **Journal of Human Security**, vol. 3, no. 1, 2007.
10. Juliette OLIVIER, **L'Union mondiale pour la nature une organisation singulière au service du droit de l'environnement**, Bruylant, Bruxelles, 2005.
11. Gérald dussouy, **les théories de l'interétatique, traité de relation internationales** Ⅱ, paris, harmattan.

12. Marcelo Dias Varela – **le rôle des organisations non gouvernementales dans le développement du droit international de l'environnement ‹** journal du droit international N°01 /05-2005
13. Norman Myers, **Environmental security: what's new and different**?, University of Peace, 2002.

14. UNCTAD,World investment report 2001 :promoting Linkages, United Nations, New York and Geneva, 2001, p09./ UNCTAD, World investment

15. David John Frank, Ana Hanaka John W.Meyer, Evan Schofer, Nancy Brandon Tum: **The Rationalization And Organization Of Nature In World Culture**, In: John Holi George Thomas(als): Constructing World Culture: International Non governmental Organizations Since 1875, Stanford Stanford University press, 1999.

16. ELIZABETH L.Chaleki,"**Environnement and Security A case study of climate change** ",politic Institute for studies in Development,Environment,and security,P2 Accessed 08/04/2023 /http,www,bvs de.paho

الفهرس

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	مقدمة	
الفصل الأول	**عولمة التهديدات الأمنية البيئية**	**1**
المبحث الأول	**التطور في مفهوم الأمن البيئي في حقل العلاقات الدولية**	**2**
المطلب الأول	من الأمن إلى الأمن الإنساني	**2**
الفرع الأول	مفهوم الأمن وتوسيع مضامينه	**2**
الفرع الثاني	مفهوم الأمن الإنساني وعناصره	**5**
المطلب الثاني	مفهوم الأمن البيئي	**7**
الفرع الأول	تعريف البيئة وخصائص الأمن البيئي	**7**
الفرع الثاني	التحديات البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني	**10**
الفرع الثالث	الأمننة البيئية	**12**
المبحث الثاني	**المقاربات النظرية في فهم الأمن البيئي العالمي**	**13**
المطلب الأول	المقاربة الواقعية للأمن البيئي العالمي	**14**
المطلب الثاني	المقاربة الليبرالية في تفسير الأمن البيئي	**16**
المطلب الثالث	الأمن البيئي العالمي ضمن المقاربة الجيوسياسية	**17**
المبحث الثالث	**قضايا ومشكلات الأمن البيئي**	**18**
المطلب الأول	تمظهرات التهديدات الأمنية البيئية	**18**
المطلب الثاني	مسببات ومشكلات الأمن البيئي	**20**
الفصل الثاني	**الأمن البيئي في السياسة العالمية**	**25**
المبحث الأول	**مبادئ وأولويات ضمان الأمن البيئي العالمي**	**26**
المطلب الأول	مبادئ المجتمع الدولي في مجال الأمن البيئي	**26**
الفرع الأول	مبدأ التعاون والتضامن الدولي	**26**
الفرع الثاني	مبدأ الحيطة	**27**
الفرع الثالث	مبدأ التمييز والمساواة في المعاملة بين ضحايا الملوثات العابرة للحدود	**27**
الفرع الرابع	مبدأ الملوث الدافع	**27**
الفرع الخامس	مبدأ المنع والحظر	**28**
الفرع السادس	مبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة	**28**
المطلب الثاني	الرشادة البيئية ودورها في تحقيق الأمن البيئي	**29**
المبحث الثاني	**الجهود الأممية في مجال الأمن البيئي**	**31**

المطلب الأول	منظومة الأمم المتحدة لحماية الأمن البيئي والحفاظ على البيئة	**32**
الفرع الأول	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	**33**
الفرع الثاني	لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة (CSD)	**34**
الفرع الثالث	اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية	**34**
المطلب الثاني	مؤتمرات الأمم المتحدة البيئية	**35**
الفرع الأول	مؤتمر ستوكهولم 1972	**35**
الفرع الثاني	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جانيرو 1992)	**35**
الفرع الثالث	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002	**36**
الفرع الرابع	مؤتمر بالي حول تغير المناخ 2007	**37**
الفرع الخامس	قمة كوبنهاغن حول الاحتباس الحراري 2009	**37**
الفرع السادس	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية العالمية 2012	**37**
المطلب الثالث	الاتفاقيات البيئية الدولية	**38**
الفرع الأول	برنامج العمل المشترك للقرن 21	**38**
الفرع الثاني	إعلان المبادئ العامة المتعلقة بالغابات	**39**
الفرع الثالث	الاتفاقية العامة بشأن تغيير المناخ	**39**
الفرع الرابع	اتفاقية التنوع البيولوجي الحيوي	**40**
المبحث الثالث	**أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأمن البيئي**	**40**
المطلب الأول	المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الأمن البيئي	**40**
الفرع الأول	الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة	**42**
الفرع الثاني	الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة	**42**
الفرع الثالث	أصدقاء الأرض	**43**
المطلب الثاني	تعاملات المنظمات الدولية غير الحكومية مع تهديدات الأمن البيئي	**43**
الفرع الأول	أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية والحفاظ على البيئة	**44**
الفرع الثاني	اسهامات المنظمات غير الحكومية في الاتفاقيات الدولية البيئية	**45**
الفصل الثالث	**فعالية منظمة السلام الأخضر في مجال الأمن البيئي**	**50**
المبحث الأول	**الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر ومجالات اختصاصها**	**51**
المطلب الأول	الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر	**51**
الفرع الأول	السيرورة التاريخية لنشأة منظمة السلام الأخضر	**51**
الفرع الثاني	خصائص منظمة السلام الأخضر	**52**
الفرع الثالث	البنية التنظيمية لمنظمة السلام الأخضر	**53**
المطلب الثاني	أهداف ومبادئ منظمة السلام الأخضر	**55**
الفرع الأول	أهداف منظمة السلام الأخضر	**55**

الفرع الثاني	المبادئ التي يرتكز عليها نشاط منظمة السلام الأخضر	**57**
المبحث الثاني	**منظمة السلام الأخضر وإنجازاتها في مجال الأمن البيئي**	**58**
المطلب الأول	إنجازات منظمة السلام الأخضر في مجال البيئة من خلال القمم والمؤتمرات	**58**
المطلب الثاني	الإنجازات العملياتية لمنظمة السلام الأخضر في مجال البيئة	**60**
المبحث الثالث	**التحديات الداخلية والخارجية لنشاط منظمة السلام الأخضر في مجال البيئة**	**63**
المطلب الأول	التحديات الداخلية	**63**
المطلب الثاني	التحديات الخارجية التي تواجه نشاط منظمة السلام الأخضر	**64**
الخاتمة		**69**
قائمة المراجع		**72**
فهرس المحتويات		**79**
الملخص		**83**

مـــلخـص الدراسة

الملخص:

تعددت وتنوعت المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة والمحافظة عليها والحد من عمليات التلوث الحاصلة فيها ومن هذه المنظمات منظمة السلام الأخضر غير الحكومية التي أنشئت عام 1971 كرد فعل تجاه التجارب النووية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة بالقرب من سواحل ولاية ألاسكا، ولتمضي هذه المنظمة بعد ذلك قدما من خلال جهود مضنية وحثيثة بذلتها من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها معتمدة أساسا على مبادى سلمية وبعيدة عن العنف والتطرف واستخدام أسلوب المظاهرات السلمية والاحتجاجات وكشف الحقائق تجاه الأعمال المضرة بالبيئة في محاولة منها لكسب الرأي العام الداخلي والدولي واستخدام ذلك كورقة ضغط للتوقف عن هذه الأعمال ذات التأثير الواضح بالبيئة والتي تقوم بها الدول أو المؤسسات أو الشركات ولتنجح في عدد من المساعي التي بذلتها في ذلك وعلى عدة جوانب وصور منها عملية وأخرى قانونية رغم التضحيات الكبيرة التي قدمتها في هذا الصدد ورغم قلة الإمكانيات المادية المتاحة لها ورغم الصعوبات التي تعترض طريقها متمثلة بالصعوبات القانونية والسياسية ورغم عدم الاعتراف بها كشخص من أشخاص القانون الدولي العام فقد تركت بصمة واضحة لا يمكن التغاضي عنها في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها وتطوير القانون الدولي البيئي ولتكون أداة فاعلة في كثير من المؤتمرات الدولية التي يتمخض عنها عقد الاتفاقيات الدولية البيئية وتتشكل هي وغيرها من المنظمات غير الحكومية البيئية أداة لتدويل القضايا البيئية أمام منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة.

Résumé:

Il y a eu de nombreuses et diverses organisations non gouvernementales soucieuses de protéger et de préserver l'environnement et de réduire les processus de pollution qui s'y produisent. Parmi ces organisations figure l'organisation non gouvernementale Greenpeace, qui a été créée en 1971 en réponse aux essais nucléaires que le Les États-Unis d'Amérique effectuaient à cette époque près de la côte de l'Alaska. Alors, que cette organisation avance par des efforts acharnés et sans relâche pour protéger et préserver l'environnement, en s'appuyant principalement sur des principes pacifiques, loin de la violence et de l'extrémisme, en utilisant la méthode des manifestations et des protestations pacifiques, et en révélant des faits sur les actions nuisibles à l'environnement dans une tentative pour gagner l'opinion publique interne et internationale et s'en servir comme d'une

carte de crédit Pression pour arrêter ces actions, qui ont un impact évident sur l'environnement, et qui sont menées par des États, des institutions ou des entreprises, et pour réussir un certain nombre des efforts qu'ils ont déployés à cet égard, dans plusieurs aspects, y compris pratiques et juridiques, malgré les grands sacrifices qu'ils ont consentis à cet égard, malgré les capacités financières limitées dont ils disposaient et malgré les difficultés qui se dressent sur le chemin de la justice et difficultés politiques Bien qu'il ne soit pas reconnu comme une personne de droit international public, il a laissé une empreinte claire qui ne peut être négligée dans le domaine de la protection et de la préservation de l'environnement et du développement du droit international de l'environnement et pour être un outil efficace dans de nombreuses conférences internationales qui aboutissent à la conclusion d'accords internationaux sur l'environnement et la former avec d'autres organisations non gouvernementales L'environnement est un outil d'internationalisation des questions environnementales devant les Nations Unies et ses différents organes.